الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم:التسيير

أهمية الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية:دراسة حالة لنماذج دولية ناجحة عربية وأجنبية

مذكـــرة ضمن متطلبات نيـــل شهـــادة الماستـر

تخصص : تسيير عمومي

إعداد الطالبتين:

- بوزيدي ذكرى
- بقعوش شهرة

إشراف الأستـــاذ:

بن عباس شامية

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
باديس نبيلة		عباس لغرور- خنشلة-	رئيسا
بن عباس شامية		عباس لغرور- خنشلة-	مشرفا
برهوم عليا		عباس لغرور- خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٣
٤٣
شيخ عزيز الرفاعي

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله و اطال عمرهما ...

كل الإخوة و الأهل و الأقارب والأصدقاء...

جميع الزملاء بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خنشلة

الطالبة:بوزيدي ذكرى

الطالبة: بقعوش شهرة

شكر وعرفان

شكرا للبارئ الخالق الذي وهبنا نعمتي العقل و الصحة لإتمام هذا العمل بفضله سبحانه و تعالى

وصلاةً وسلاماً دائمين على الحبيب "محمد صلى الله عليه و سلم، أدى الأمانة

الرسالة و جاهد في الله حق جهاده

نخص شكرنا الوالدين الغاليين حفظهم الله و بارك فيهم و بلغ

نشكر الأستاذ المشرف الدكتورة بن عباس شامية على تصويب البحث و تنقيحها وعلى ملاحظاتها وإرشاداتها لما كان لهذا البحث أن يخرج في هذه صورة المرجوة فلها كل التقدير والاحترام على ما قدمته لي طوال إنجاز هذا البحث.

وكل الامتنان لأساتذة العلوم الاقتصادية بجامعة عباس لغرور خنشلة. كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	II،I
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ،ب، ج،د
الفصل الأول: الاطار النظري للشراكة العمومية الخاصة	**-**
تمهيد	**-**
المبحث الأول: ماهية الشراكة العمومية الخاصة	**2**
المطلب الأول: مفهوم الشراكة العمومية الخاصة وخصائصها	**3**
المطلب الثاني: اهمية الشراكة العمومية الخاصة و اهدافها	**9**
المطلب الثالث:متطلبات الشراكة العمومية الخاصة الناجحة	**14**
المبحث الثاني:الركائز الاساسية للشراكة العمومية الخاصة	**17**
المطلب الأول: مبررات الشراكة العمومية الخاصة وشروط نجاحها	**17**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشراكة العمومية الخاصة وسبل نجاحها	**21**
المطلب الثالث: أساليب الشراكة العمومية الخاصة	**23**
خلاصة الفصل	**-**
الفصل الثاني:تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة العمومية الخاصة	**-**
تمهيد	**-**
المبحث الأول: : مفهوم التنمية الاقتصادية	**39**
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها	**39**
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها	**45**

المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها	**53**
المبحث الثاني: دور الشراكة العمومية الخاصة في تحسين التنمية الاقتصادية	**74**
المطلب الأول: دور الشراكة العمومية الخاصة في التقليل من البطالة	**75**
المطلب الثاني: دور الشراكة العمومية الخاصة في زيادة الدخل القومي	**80**
المطلب الثالث: دور الشراكة العمومية الخاصة في زيادة القدرة الشرائية	**82**
خلاصة الفصل	**-**
الفصل الثالث: دور الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية	**-**
المبحث الأول: **تجارب عربية في الشراكة العمومية الخاصة -**	**87**
المطلب الأول: المطلب الأول: التجربة السعودية	**87**
المطلب الثاني: التجربة المصرية	**90**
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربتين بالنسبة للجزائر	**93**
المبحث الثاني: تجارب أجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة	**95**
المطلب الأول: التجربة الفرنسية	**95**
المطلب الثاني :التجربة الكندية	**97**
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربتين بالنسبة للجزائر	**99**
خلاصة الفصل	**-**
خاتمة	**-**
قائمة المراجع	**-**

قائمة الأشكال

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**المخطط الاجرائي للدراسة**	**هـ**
02	**عناصر الشراكة الناجحة**	16
03	**شروط نجاح الشراكة**	21
04	**أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها**	24
05	**الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الخدمة**	26
06	**الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الإدارة**	29
07	**الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الايجار**	30
08	**الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الامتياز**	32
09	**أهمية التنمية الاقتصادية**	48
10	**مشروع بناء المركز الاستشفائيSUD FRANCILIEN**	96
11	**فانكوفر مشروع مدافن النفايات**	98

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**مراحل الشراكة بين القطاع العام والخاص**	7
02	**الفروقات الجوهرية بين انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**	33

مقـــــدمـــــة

تمهيد:

حظي موضوع الشراكة العمومية الخاصة بأهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة، نظرا لما يمثله هذا الموضوع من أنه يعد أحد المداخل المهمة المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول وخاصة الدول النامية في رسم وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ولأنها تحفز النمو الاقتصادي وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول، وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازناتها والذي تعاني منه تلك الدول، ومع هذه الأهمية فإن مشروعات البنية الأساسية لا تقتصر فقط على الشق الاقتصادي بل هناك شقا آخر لا يقل عنه أهمية ألا وهو البعد الاجتماعي الذي ينتج عند تحديد أسعار خدمات تلك المشروعات التي تنفذ عن طريق القطاع الخاص، الأمر الذي يحتم على الدولً أن تدقق جيدا عند إبرام هذه العقود وأن ترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن بها أن تكون الشراكة أداة من الأدوات التي تساعدها في تنفيذ خططها وليس عقبة من العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك التنمية.

حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، وترتبط التنمية الاقتصادية بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية وهي الشراكة العمومية الخاصة، وبالتالي تصبح عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

فالشراكة مع القطاع الخاصة بالنسبة للدول فرصة كونها تساهم بشكل كبير وفعال في تخطي العديد من العقبات التنموية على المستوى المحلي، خاصة تلك المتعلقة بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الاستفادة من خبرة القطاع الخاص وما يتميز به من حيث الكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلي خلق التوازن المطلوب مع القطاع الخاص فيما يتعلق بإدارة العقود، وتحميل الشريك الخاص المسؤولية الاجتماعية التي تبقي مصلحة المواطن كهدف أساسي لهذه الشراكة، وهذا لضمان الحياة الكريمة للمواطن بجميع أبعادها(الاقتصادية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية)، ولتحقيق اقتصاد يستند على المعرفة التنافسية، الخبرة والتنوع في ظل بنية دولية تتميز بمتغيرات وتحولات اقتصادية يجب مواكبتها.

أولا- طرح الإشكالية:

نظرا لأهمية موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، توجهنا بدراستنا هذه للبحث وفهم كل ما يتعلق بالشراكة ومنهجية تطبيقها في ارض الواقع بصفة عامة، وما تلعبه هذه الأخيرة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي.

انطلاقا مما تقدم، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي اهمية الشراكة العمومية الختصة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ثانيا- الأسئلة الفرعية:

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن تجزئته إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

1. ما المقصود بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ، وما هي منهجية تطبيقها؟
2. ما هي الإجراءات والآليات التي تقوم بها الدول لتجسيد مشروع التنمية الاقتصادية؟
3. هل توجد علاقة بين الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية ؟
4. كيف تستفيد الجزائر من تجارب الدول الناجحة في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة بين القطاع العام والخاص ؟

ثالثا- فرضيات الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. عقود الشراكة العمومية الخاصة هي اتفاقيات بين القطاع العام والخاص لتطوير وتشغيل مشاريع عامة ,تهدف الى تحقيق اهداف مشتركة وتوزيع المخاطر بين الطرفين ,وتتم بتحديد الاهداف وتقييم المخاطر و تحديد الادوار والمسؤوليات بشكل واضح.
2. من أهم الإجراءات والآليات التي تقوم بها الدول لتجسيد التنمية الاقتصادية صياغة استراتيجيات و إصلاحات هيكلية مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
3. توجد علاقة طردية قوية بين شراكة القطاع العام والخاص التنمية الاقتصادية.
4. تستفيد الجزائر من تجارب الدول الناجحة في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك عبر الاطلاع على استراتيجيات والبرامج التي تنفذها هذه الدول.

رابعا- أهمية الدراسة:

توفر دراسة موضوع الشراكة العمومية الخاصة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية فهما عميقا للتحديات والفرص المتعلقة بهذا النموذج، ويمكن استخلاص أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تتجه العديد من الدول والمؤسسات نحو استخدام الشراكة بين القطاع العام والخاص كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العامة، وهذا لأهميتها الكبيرة؛
- يعتبر هذا النموذج من الشراكة أسلوبا مبتكرا يمكن من خلاله توفير التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع كبيره ومهمة؛
- توضيح وتسليط الضوء على موضوع الشراكة العمومية الخاصة كونها من المواضيع الحديثة والأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي في الوقت الراهن.

خامسا– أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالشراكة العمومية الخاصة.
- إبراز مبررات ومزايا هذه الشراكة، والعلاقة التي تربط بين الشراكة والتنمية الاقتصادية.
- الاطلاع على بعض التجارب الأجنبية والعربية الناجحة في مجال الشراكة العمومية الخاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

سادسا– منهج الدراسة:

من اجل محاولة الإحاطة أكثر بمعطيات ومتطلبات الدراسة، ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتمادنا على المناهج التالية:

- جاء المنهج الوصفي في مقدمتها والمرتكز على الوصف التفصيلي والدقيق لموضوع الدراسة، والذي اتبعناه في الفصل الأول والثاني، وذلك من خلال وصف وتفسير الأحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي لـلشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية، والوصول إلى حقيقة النظريات المفسرة للظاهرتين، وتناولهما بشيء من الاستفاضة لأجل فهم مكوناتهما وكيف يؤثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- أما المنهج التحليلي والاستقرائي اعتمدناه في الفصل الثالث، في تحليل الـنماذج الـعربية والأجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة، مع استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب في مجال الشراكة لتطبيقها في الجزائر، وذلك استندنا إلى مصادر مكتبية عديدة منها: الكتب العلمية، المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، المداخلات في الملتقيات العلمية الدولية ذات الاختصاص وعلى مصادر الكترونية من مواقع موثوقة.

سابعا– الدراسات السابقة:

يعرف هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والمنظرين في هذا المجال، من خلال إدراج العلاقة بين المتغيرين، فنجد دراسات ناقشت المتغيرين مع، ودراسات أخري ناقشت كل متغير على حدي، وذلك من خلال عرضنا للدراسات التالية:

1. دراسة **محمد صلاح(2015/2014)** والتي جاءت بعنوان: " **دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البني التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: دراسة حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**"، هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مفهوم لشراكة العمومية الخاصة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وتناولت البحث النظري حول طبيعة المفاهيم والخصائص المتعلقة بالبنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص ونظام البناء والتشغيل ونقل الملكية من جهة، ومن جهة أخرى عن الدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في مجال البنية التحتية من الناحية النظرية ومن

الناحية العملية في الاقتصاديات العربية(مصر والجزائر).

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

- تتطلب مشروعات البنية التحتية أموال ضخمه فبذلك تكون بمثابة عبء مالي على الموازنات العامة للدول خاصة النامية منها، فهي بذلك تستوجب توفير بدائل تمويليه لتخفيف العبء المالي، لذا يعد شراكه القطاع الخاص بصفه كليه أو جزئيه أمرا ضروريا ومهما؛
- يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص احد المفردات المهمة في الاقتصاديات الحديثة وذلك لما له من أثار ايجابيه على الاقتصاديات في سد الفجوة التمويلية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

2. دراسة **عليوط سهام وبوجعدار خالد(2017)**، والتي جاءت بعنوان:" **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه: دراسة تقييميه لتجربة ولاية قسنطينة**"، تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه، من خلال استعراض وتقييم تجربة قسنطينة في هذا المجال، وقد تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تم جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع من مختلف المصادر.

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تسيير الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي لا تعطي دائما نفس النتائج، فنجاحها في دولة معينة لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة اخري؛
- رغم الجهود المبذولة في مجال الصرف الصحي في قسنطينة، الا ان وجود محطة معالجة وحيدة على مستوى الولاية يجعلها تحت ضغط كبير.

3. دراسة **محمد أيمن بوشمال (2021/2020)** والتي جاءت بعنوان:"**دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية: عرض وتحليل تجارب محليه ودوليه**"، هدف هذه الدراسة الى محاولة إبراز وتقييم دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إقامة مشاريع البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم، وإبراز مبررات وفوائد هذه الشراكة وفق الإطار النظري والتطبيق العملي، من خلال الاطلاع على بعض التجارب الدولية والمحلية في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واقتراح بعض الحلول التي تهدف إلى تطبيق الشراكة بنجاح.

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

- الشراكة ترتكز على مبدأ التعاون والتكامل بين القطاعين وتهدف إلى تحسين أداء المشاريع الإنتاجية والخدمية العامة؛

- الشراكة بين القطاعين العام الخاص باتت ضرورية في عملية التنمية الاقتصادية.

موقع دراستنا من الدراسات السابقة: وفي سياق الدراسات السابقة لا بد أن تكون دراستنا لها إضافة على ما سبقها من الدراسات، كما يكون لها ما يميزها عن غيرها من الدراسات في نفس مجال البحث، ومحاولة منا في تقديم دراسة ذات إضافة علمية على ما قدمه الآخرون يمكننا أن نقول أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة نجد معظمها يتوافق ويتفق مع دراستنا في الجانب النظري، من خلال التطرق إلي أهم التعاريف الخاصة الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكذا التنمية الاقتصادية ومختلف أبعادها، كما استفدنا من النتائج المتوصل إليها واهم التوصيات.
- بناءا علي الدراسات السابقة، نجد أنها تناولت كل متغير علي حدي أو معا، لكن بصفة عامة، أما دراستنا فهي تجمع بين المتغيرين، مع عرض وتحليل تجارب عربية ودوليه، والتي تعتبر صمام الأمان للتطبيق الايجابي والفعال للمتغيرين.

ثامنا- نموذج الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها قمنا بتصميم نموذج شمولي مقترح لتمثيل وتشخيص العلاقة الترابطية والتأثيرية بين الشراكة بين القطاع العام والخاص والتنمية الاقتصادية

- ✓ **المتغير المستقل:** يتمثل في الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- ✓ **المتغير التابع:** والمتمثل في التنمية الاقتصادية.

والموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): المخطط الاجرائي للدراسة

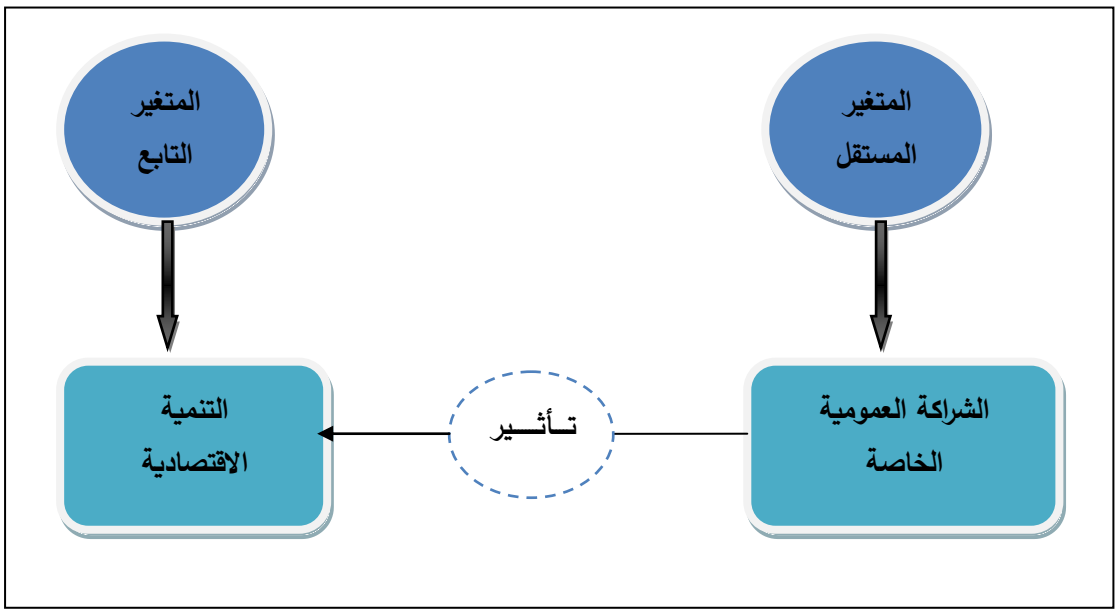

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على متغيرات الدراسة

تاسعا- خطة الدراسة:

بهدف التطرق لمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة، تم عرض المقدمة بجميع عناصرها، وبعدها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وأخيرا عرض الخاتمة متضمنة نتائج اختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والآفاق، والتي نعتقد أنها تساهم في إثراء حقل الدراسة، أما الفصول جاءت كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان: **الإطار المفاهيمي للشراكة العمومية الخاصة**، استعرنا في هذا الفصل المبحثين التاليين: المبحث الأول بعنوان: **ماهية الشراكة العمومية الخاصة**، أما المبحث الثاني بعنوان: **الركائز الأساسية للشراكة العمومية الخاصة.**
- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان: **تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة العمومية الخاصة**، تناولنا في هذا الفصل المبحثين التاليين: المبحث الأول بعنوان: **ماهية التنمية الاقتصادية**، أما المبحث الثاني بعنوان: **العلاقة بين الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية.**
- **الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل تحت عنوان: **دور الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية: نماذج عربية وأجنبية ناجحة**، وهو الفصل التطبيقي لدراسة تناولنا المبحثين التاليين: المبحث الأول بعنوان: **نماذج عربية في مجال الشراكة العمومية الخاصة**، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: **نماذج أجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة.**

الفصـــــــل الأول:

الاطار النظري للشراكة العمومية الخاصة

تمهيد:

في العصر الحديث، شهد العالم تزايداً في استخدام الشراكة العمومية الخاصة كوسيلة لتحقيق التنمية وتحسين الخدمات العامة.

حيث أصبحت الشراكة العمومية الخاصة تجربة مثيرة توفر فرصاً متعددة للشركات والحكومات للتعاون في مجالات متعددة. يتيح هذا التعاون إمكانية تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية بطرق مبتكرة ومستدامة، مع الحفاظ على التوازن بين المصالح العامة والخاصة.

وفي إطار هذا السياق سنحاول في هذا الفصل توضيح الإطار النظري (المفاهيمي) للشراكة العمومية الخاصة من خلال التطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهيـــــــة الشراكة العمومية الخاصـــــــــة

المبحث الثاني: الركائز الأساسيـــــة للشراكة العموميـــــــــة الخـــاصة.

المبحث الأول: ماهيـــــــة الشراكة العمومية الخاصـــــــــة

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين حيث تبين لحكومات الدول وخاصة الدول النامية والتي تعاني حكوماتها من المديونية الخارجية والعجز في الميزانية العامة لاقتصادياتها انها احد الخيارات الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية في تنفيذ مشروعات البنيه التحتية وغيرها من الأنشطة الاخرى ومن جهة اخرى فان تزايد عدد سكان العالم خاصه في الدول النامية ادى الى تزايد نمو الطلب على خدماتها ونتيجة لذلك ولعوامل اخرى أهمها عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع خاصة في الدول النامية ادى بها ايضا الى ضرورة اقامة شركات مع وحدات من القطاع الخاص وذلك بعد ان تبين ان تحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تحدث الا من خلال تكاتف الجهود بين القطاع العام والخاص من خلال حجز كافة الامكانيات المادية والبشرية للقطاعين.

لذلك وجب علينا تحديد مفهوم الشراكة العمومية الخاصة من خلال تحديد تعريفها ليتم بعد ذلك بيان الخصائص التي تتميز بها بالإضافة الى أهميتها وفي الاخير سيتم تحديد الاهداف التي تسعى الشراكة العمومية الخاصة لتحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة العمومية الخاصة وخصائصها

نشأت فكرة الشراكة العمومية الخاصة نتيجة للحاجة المتزايدة إلى تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة، خاصة في ظل التحديات المالية التي تواجه الحكومات. وسيتم في العناصر الاتية دراسة تعريف الشراكة العمومية الخاصة وخصائصها.

1-1الفرع الأول: تعريف الشراكة العمومية الخاصة

تعد سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الجديدة، والتي اعتبرت كخيار استراتيجي لتنفيذ مشروعات البنية التحتية، وقد طرحت عده تعاريف من عدة جهات بهدف تحديد مفهوم شامل لها وذلك شانها شأن اي ظاهرة جديدة حيث يظهر جدل علمي كبير حول تعريفها حتى تستقر وعليه سوف نتطرق الى أهم هذه التعريفات الواردة في هذا المجال:

1- تعاريف من الناحية الاقتصادية:

من جهة اقتصادية، **وحسب صندوق النقد الدولي**[1]**:FMI** يشير مفهوم الشراكة العمومية الخاصة إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصولوخدمات البنية التحتية من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات، الإنارة والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء"

ويعرفها **المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي:** بأنها أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل.

- **حسب بنك التنمية الأسيوي:** فإن مفهوم الشراكة "يشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقوم بشكل أساسي من طرف القطاع العام.
- **أما البنك الدولي** فيعرف الشراكة أنها: "عقد طويل الأجل بين مؤسسة خاصة ووكالة حكومية لغرض تقديم مهام وخدمات عمومية حيث يتحمل القطاع الخاص كل أو أغلب المسؤوليات المالية والمخاطر عن المشروع".
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** :OCDE تعرف الشراكات بين القطاعين العام و الخاص بأنها اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة و بين شريك أو شركاء متعددين بين القطاع الخاص يقوم بموجبها شركاء القطاع الخاص بتوفير خدمات بحيث أن أهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخصوصي.

2- تعاريف من الناحية القانونية:[2]

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: هي عقود إدارية تتعهد بموجبها الدولة أو أحد هيئاتها إلى شخص خاص لمدة محددة تتناسب مع حجم الاستثمارات المحتمل إنجازها،

---

[1] بن نعوم عبد اللطيف، **دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد:01 ،01 مارس (2021)، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير/ المخبر الجزائر، ص113..115

[2] بن نعوم عبد اللطيف, مرجع سبق ذكره, ص 116.

وعليه:

- **من الناحية العضوية:** عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تجمع بين صنفين من المتعاقدين العمومين و الخاص.
- **من الناحية المادية:** عقود الشراكة بين القطاعيين العام والخاص تتميز بشمولية المهام الملقاة على عاتق المتعاقد المتمثلة في التمويل والبناء و الاستغلال إضافة إلى التصميم – التحضير الأولي للمشروع– والتمويل المسبق على عاتق المتعاقد الخاص مع الإشارة إلى أنه يتم اقتسام المخاطر بين الطرفين (العام والخاص) المتمثلة في:

الصعوبات التقنية المتعلقة بالبناء، انعكاسات تعديل المشاريع، الإضرابات، ارتفاع أسعار المواد الأولية وعدم قدرة المقاولة على إنجاز المشروع.. إلخ.

- **من الناحية المالية:** المتعاقد مع الشخص العمومي يتقاضى مقابلا يتغير حسب الأهداف والنتائج المرجوة، التمويل والأداء العمومي يمتد طوال مدة العقد.

عرفها أيضا Kolzow :بأنها "التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها مشاركة عن طريق قيادات القطاعين" وعرفتها الأمم المتحدة بأنها: "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكل القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين" ويري البعض أن عقد الشراكة بين القطاعيين العام والخاص أي نظام (PPP)هو عقد إداري

يتعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أفراد القطاع الخاص للقيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طول مدة العقد المحدد في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزئ طوال مدة فترة التعاقد، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات المواطنين، خصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

من جهة اخرى فلقد حاول بعض الباحثين تعريف هذا النوع من العقود الذي يسمى بمبادرة التمويل الخاص بانه المفهوم الذي يتمحور حول استقطاب القطاع الخاص لتطوير وتمويل المشاريع التي تقدم خدمات عامة وفي مقابل يحصل القطاع الخاص على استحقاقاته على شكل دفعات شهرية لتغطية استثماراته الرأسمالية والتكاليف

المستمرة للخدمة وهذا المفهوم حول اجهزة الدولة من ملاك ومشغلين للمرافق العامة الى مشترين للخدمات من القطاع الخاص ومع ان هذا المفهوم جاء نتيجة تطوير عملية الخصخصة الا انه يختلف عن التخصيص بان الحكومة تحتفظ بدور مؤثر في هذه المبادرات في حين يحول الدور بالكلية الى القطاع الخاص في حاله التخصيص.[1]

- ومنه يمكننا القول بأن الشراكة العمومية الخاصة هي عقد يربط بين شريكين او مؤسستين احداهما خاص و الاخر عام وهي نموذج للتعاون بينهما، حيث يجتمعان لتنفيذ مشروع أو خدمة معينة بموجب اتفاقية (عقد)مشتركة. يشارك القطاع العام بالموارد المالية والتنظيمية والتشريعية، بينما يتولى القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تصميم وبناء و/أو تشغيل المشروع بكفاءة وفعالية، وذلك بغرض تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة.

1-2 مراحل الشراكة العمومية الخاصة

إن البحوث التي تناولت موضوع الشراكة ومراحلها تميزت بالتعدد والاختلاف تتناسب وظروف كل دولة، وبصورة عامة يمكن اعتماد المراحل التالية:

الجدول رقم (01) :مراحل الشراكة بين القطاع العام والخاص

المراحل	العناصر
المرحلة الأولى : وضع الاهداف و تحديد الوسائل	– تعريفات البرنامج – الجهة الحكومية المعنية – الشراكة (الشريك) – الاهداف من عملية الشراكة –المعايير والمعلومات المتفق عليها – ملخص تنفيذ مشروع الشراكة .
المرحلة الثانية : التوجه نحو الشراكة	– شراكة قابلة للتطبيق – تحديد نوعية الشراكة – مراجعة السياسات و التشريعات
المرحلة الثالثة : مضمون الشراكة	–دراسة الجدوى المبدئية و دراسة الجدوى الشاملة– تحليل المخاطر المتوقعة والمشاركة فيها – تصميم مشروع الشراكة

[1]أبو بكر احمد عثمان النعيمي, **الاساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية) عقود البوت BOT وعقود الشراكة (PPP دراسة تحليلية مقارنة**, دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ,2014 ,ص125.

المرحلة الرابعة : البحث عن الشراكة المجدية	– معلومات متاحة عن الشراكة – تقديم عروض الشراكة
المرحلة الخامسة : اختيار الشريك الامثل	–تقديم العروض – التفاوض – التمويل
المرحلة السادسة : ادارة عقد الشراكة	– مهام ومسؤوليات كافة الاطراف – التفاوض – مؤشرات الاداء – –المشاركة في العوائد – العقد في الصورة النهائية – تنفيذ وادارة العقد
المرحلة السابعة : الادارة الشاملة لعقد الشراكة	– ادارة المخاطر – السياسات والقوانين الجديدة المعدلة –ادارة التمويل – – المرافقات الحكومية –التواصل – الموارد البشرية – حل المنازعات – –حقوق ادارة المعرفة .
المرحلة الثامنة : المراجعة الدورية لمشاريع الشراكة	– وحدة المراجعة –مخطط المراجعة – دليل واجراءات المراجعة – قياس مؤشرات الاداء –متابعة المراجعة .
المرحلة التاسعة : مشروع الشراكة مكتمل	– الرقابة –انهاء العقد – انتهاء العقد –الخبرات المتراكمة.

المصدر:حلوفي سفيان, **الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الاشارة لتجربة المملكة العربية السعودية** ,مجلة اقتصاد

المال و الاعمال ,المجلد 06,العدد01,جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02, 2022, ص ص 302 –303.

الفرع الثاني: خصائص الشراكة العمومية الخاصة

الشراكة العمومية الخاصة هي نموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تحقيق مشاريع ذات أهمية عامة. تتميز بعدة خصائص منها: تحمل المخاطر المشتركة حيث يتقاسم الطرفان في الشراكة المخاطر المالية والتشغيلية، بالإضافة إلى الإدارة المشتركة حيث يتم إدارة المشروع بشكل مشترك بين القطاعين.

فهذه الأخيرة تتسم بعدة خصائص يمكن استعراض بعضها في العناصر التالية: [1]

1 –التعاون والتقارب المشترك اي لابد من الاتفاق حول حد أدني من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.

2 –لابد من ان يكون لكل طرف الحق في اداره المشروع (ادارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على اساس الثقة وتقاسم المخاطر بغيه تحقيق الاهداف والمصالح المشتركة

3 –تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

4 –علاقات التكافؤ بين المتعاملين

5–هي اتفاق طويل او متوسط الاجل بين طرفين قد يكون احداهما وطني والاخر أجنبي لممارسه نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

6–قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة او خاصة ولا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال بل يمكن ان تتم من خلال تقديم خبرة او نقل تكنولوجيا او معرفة ...الخ.

يمكن استنتاج أن الشراكة العمومية الخاصة توفر فرصًا لتحسين الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية بطريقة فعالة ومستدامة، ولكنها تتطلب تخطيطًا وإدارة فعّالين، والشفافية في العقود، والمساءلة لضمان استفادة المجتمع بشكل كامل ومنصف.

المطلب الثاني: أهمية الشراكة العمومية الخاصة وأهدافها

الشراكة العمومية الخاصة تعتبر آلية حيوية لتحقيق تعاون مثمر بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الضخمة وتقديم الخدمات العامة. تهدف الشراكة العمومية الخاصة إلى تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز كفاءة الإدارة من خلال استغلال مزايا كل من القطاعين. وتهدف أيضًا إلى تقليل الاعتماد الكامل على الموارد الحكومية من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وتحفيز الابتكار وتحقيق التكاليف الفعالة.

[1] د/ ليث عبد الله القهيوي. د/ بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري والتطبيق العملي"** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2022 الطبعة الاولى ص ص 27 28

الفرع الأول: أهمية الشراكة العمومية الخاصة

تقوم الشراكة العمومية الخاصة على تعزيز الكفاءة وتحفيز الابتكار من خلال دمج الموارد والخبرات العامة والخاصة، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن حصر أهمية الشراكة في النقاط التالية:[1]

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف الشراكة.
- الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوافر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت فيها حاسم وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.
- الحد من الإنفاق الحكومي، من خلال إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة إلى القطاع الخاص، الذي يتميز بالكفاءة الإدارية والقدرة على التجاوب مع متطلبات السوق، وسرعة التكيف مع مؤشرات السوق، ولا سيما في مجال التعليم والصحة، ومن ثم توفير التمويل اللازم لبعض القطاعات التي لا يمكن للدولة الانسحاب منها، أو تركها للقطاع الخاص، وهو ما يطلق عليه بالسلع التقليدية (الدفاع، الأمن، القضاء).
- إن ترتيبات الشراكة بين القطاعين، تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحققه كل فريق على حدة، من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض، عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية، نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.
- تبني مناهج عمل أكثر استراتيجية من قبل الشركاء، وصياغة وتنفيذ أفضل.
- تأكيد البعد الاقتصادي، وإعطاؤه اهتمام أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة

[1] د–هشام مصطفى محمد سالم الجمل **(الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة)** كلية الشريعة والقانون (جامعة الأزهر) 2016 ص 1707

المشاريع، على أسس اقتصادية، بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة إذا ما تم اختيار المشاريع بعناية لتحقيق عائد أعلى، وليستفيد منها أكبر عدد من المواطنين، سواء أكانوا منتفعين، أم مستخدمين، أم مزودين للموارد، أم مستشارين محترفين.[1]

- التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التطويرية، حيث يسهل الشريك المحلي مواءمة البرامج التي تشملها هذه السياسات لغرض توصلها إلى المشاكل المحددة والفرص المتاحة لأسواق العمل.
- إعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات.
- تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة

وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.

- الشراكة هي التي تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة.
- الشراكة تفتح حيزا اقتصادي لدخول المشروعات الكبيرة، بل أيضا الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة.
- الشراكة هي التي بإمكانها تشجيع المنافسة والابتكار .
- التوصل إلى منهج متكامل ومتماسك من أجل إيجاد حلول لمشكلة البطالة،

وتطوير استراتيجيات بعيدة المدى تلبي حاجات البيئات المحلية، وتتلاءم مع ظروفها الاقتصادية.

ومنها نستنتج أن الشراكة العمومية الخاصة تمثل أسلوباً فعّالاً لتحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال جمع الموارد والخبرات من القطاعين العام والخاص، توفر الشراكة العمومية الخاصة الفرصة لتحقيق كفاءة أكبر، وتعزز الابتكار، وتضمن استدامة تقديم الخدمات العامة بشكل فعّال لمجتمعاتنا.[2]

هشام مصطفى محمد سالم الجمل. مرجع سبق ذكره ص 707

[2] [2]د-هشام مصطفى محمد سالم الجمل. مرجع سبق ذكره ص1708

الفرع الثاني: أهداف الشراكة العمومية الخاصة من أجل تحقيق الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص واستمرارها فإنه يجب تحديد الأهداف بدقة في جميع المجالات، حيث تسعى الحكومات المتعاقدة مع القطاع الخاص في إطار الشراكة معه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- إدخال الإدارة وكفاءات القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.
- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك.
- فالسعر الإجمالي المناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة،
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
- تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة الصيانة الغير الفعالة أو التشغيل القاصر.
- تحقيق التأكد من الموازنة فيما يخص رأس المال والتكاليف التشغيلية.
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.

كما تهدف الشراكة أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى خاصة في الدول النامية:

- تصحيح الوضع الاقتصادي.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية.
- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص، وتخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.
- الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين.

[1] محمد صلاح. **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية**. اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف ص 58

ومنه نستنتج ان الشراكة العمومية الخاصة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف تخدم كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص. أولاً، تسعى إلى تعزيز كفاءة إدارة المشاريع وتنفيذها من خلال استفادة من الخبرة والموارد الفعّالة لكلا القطاعين. ثانياً، تهدف إلى تحسين الكفاءة المالية وتقليل التكاليف الحكومية، حيث يمكن للشراكة استخدام الاستثمارات الخاصة لتحقيق أهداف عامة بتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الشراكة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز البنية التحتية من خلال دعم مشاريع ذات قيمة اقتصادية واجتماعية، وبالتالي تعزيز النمو المستدام والاستدامة البيئية في المجتمعات.

المطلب الثالث: متطلبات الشراكة العمومية الخاصة الناجحة:

لقيام شراكة ناجحة بين القطاع العام والخاص لابد من توفر مجموعة من المتطلبات حتى نضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدول إلى توفيرها من خلال اللجوء إلى هذا الأسلوب الذي تهدف من وراءه تلبية التطلعات التي تهم أفراد المجتمع وتؤثر على تطلعاتهم على المدى البعيد، ومن خلال مراجعة بعض الدراسات التي حددت متطلبات نجاح هذا الأسلوب يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية:[1]

أ- وجود تصور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة، مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.

ب- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة، تشجع القيادة، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.

ج- الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتقليل عدم التأكد من محيط الأعمال. لتشجيع الأفراد الذين يخاطرون اقتصاديا على الانخراط في الشراكات.

[1] د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، العدد الحادي والثلاثون –الجزء الرابع، المدرس بكلية الشريعة والقانون بطنطا (جامعة الأزهر)،١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، ص ص1712....1714.

د- لابد من وجود دعم سياسي قوى على المستوى القومي: يعمل على تشجيع هذا النشاط مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى أطراف الشراكة[1].

هـ- أن يكون هناك تحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد: بأن يكون ذلك في إطار عمل جيد للمشروع (مبنى على مخرجات واضحة)، يقوم بمقارنة أداء القطاع العام بالقطاع الخاص، وأن يحدد الإنجازات التي يريد تحقيقها للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.

ان يكون هناك تحليل مفصل للمخاطر: المتوقعة للمشروع لكلا الجانبين الفني والتجاري فضلا عن المخاطر السياسية.

ز- أن تقوم الشراكة على عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية.

ح- أن يكون لدى عميل القطاع العام" الحكومي "رغبة في قبول الحلول الابتكارية خاصة من جانب المتقدمين من القطاع الخاص.

ط- أن يكون العقد تفصيلي: بحيث يتسع للتغييرات التي يتطلبها المشروع على مدى الزمن.

ي- ضرورة وجود رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل :خاصة في مرحلة التشغيل بالكامل، وأن يكون بها روح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة. (مراقبة آنية)

ك- ضرورة اختيار المشروعات المناسبة: بحيث لا تكون صغيره جدا يمكن تكرارها، مع وجود رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.

ل- أن يكون هناك إعداد جيد: يتمثل في وجود دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح.

[1] د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل مرجع سابق تم ذكره 1715

م- يضاف لكل ما سبق أنه لابد من وجود ترسانة قانونية قوية تسمح بتطبيق الشراكة العمومية الخاصة وكذا دعم استشاري مناسب: قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوي خبرة.

ن- أن يكون هناك إصرار على تفعيل شراكة القطاع العام والخاص والأطراف المعنية:(الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والعملاء).

كخلاصة للقول: لضمان نجاح الشراكة، يتعين عليها تلبية عدة متطلبات أساسية. أولاً، يجب أن تتمتع الشراكة برؤية مشتركة بين الشركاء، حيث يفهمون بوضوح أهداف المشروع ويتفقون على الاتجاهات المستقبلية. ثانياً، ينبغي تحقيق توازن بين المصالح العامة والخاصة لكل من الشركاء لضمان استمرارية الشراكة ونجاحها. كما يتطلب الأمر وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يحدد الحقوق والواجبات لكل من الشركاء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الشراكة شفافة ومسؤولة، حيث توفر آليات للإفصاح عن المعلومات ومساءلة الشركاء عن أداءهم. وأخيرًا، يجب تحديد وإدارة المخاطر بشكل فعال لضمان استدامة الشراكة وتحقيق أهدافها بنجاح.

الشكل (2):عناصر الشراكة الناجحة

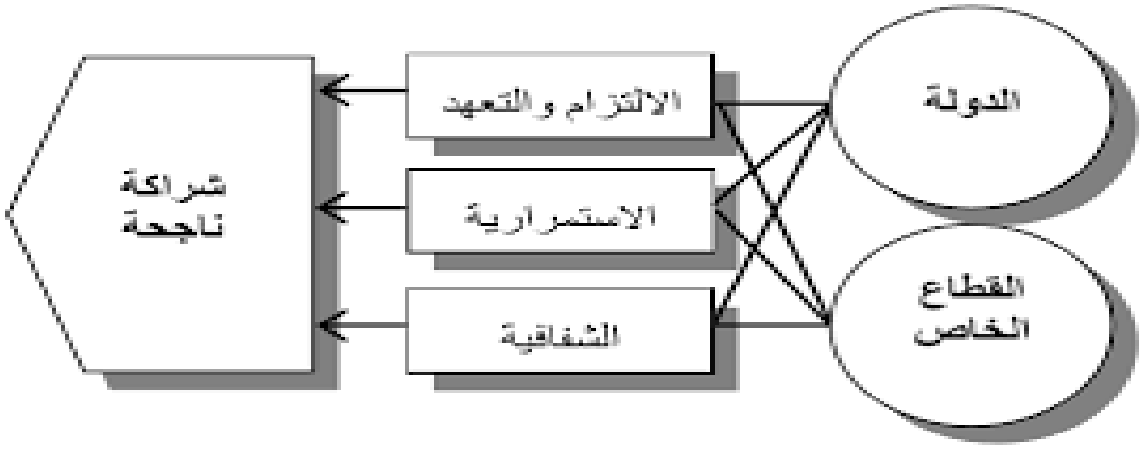

المصدر: HTTPS://www.asjp.cerist.dz

من خلال الشكل (02) الموضح اعلاه يمكننا توضيح ما يلي :

عند تكاتف و اتحاد الدولة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع الشراكة العمومية الخاصة وجب توفر الالتزام والتعهد ,الاستمرارية و الشفافية و ذلك لتحقيق شراكة ناجحة.

المبحث الثاني: الركائز الأساسية للشراكة العمومية الخاصة

تتكامل الشراكة على أساس ركائز أساسية تضمن نجاحها، منها التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، ووجود توجه استراتيجي واضح يحدد الأهداف والخطط المستقبلية. كما يتطلب الأمر الشفافية والمساءلة لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفاعلية. تضطلع القيادة القوية والإدارة الفعّالة بدور أساسي في تنفيذ الخطط وإدارة المشاريع. ومن الضروري أيضًا أن تكون الشراكة مستدامة وموجهة نحو التطوير المستمر، مع التركيز على الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق النمو المستدام ورفاهية المجتمعات.

المطلب الاول: مبررات الشراكة العمومية الخاصة وشروط نجاحها

تعتبر الشراكة العمومية الخاصة أداة استراتيجية حيوية في بناء المشاريع وتطوير الاقتصاد، حيث تجمع بين قطاعين مختلفين، القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف تحقيق أهداف مشتركة. تتسم هذه الشراكات بمجموعة من المبررات التي تجعلها ضرورية وملائمة للعديد من المشاريع، بالإضافة إلى شروط محددة يجب توفرها لضمان نجاحها.

الفرع الاول: مبررات الشراكة العمومية الخاصة.

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص اليه تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء بالاحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثه.

ويمكن حصر مبررات اللجوء الى اسلوب الشراكة في النقاط التالية: [1]

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حده المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

[1] محمد متولي دكروري محمد, **دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية**, وزارة المالية, الادارة العامة للبحوث المالية, مصر , دون تاريخ, ص6

- عجز الدولة عن تحمل اعباء الانفاق الاستثماري في البنى التحتية وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- تعاني البلدان النامية نقصا وضعفا كبيرا في الإنتاجية بشكل عام وفي مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص هذا راجع لنقص القدرات التكنولوجية والإنتاجية
- ضعف القطاع العام الذي يفتقد التجربة والكفاءة والقدرات المالية والتكنولوجية والمعرفية.

الفرع الثاني: شروط نجاح الشراكة العمومية الخاصة :لا يمكن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلا إذا قامت الدولة بتشخيص الأوضاع القائمة في القطاع المعني، ولابد من اعتماد إجراءات واضحة وشفافة لاختيار الجهة القادرة على تشغيل المشروع، كما يجب إنشاء هيئة تقوم بدور المشرف على نظام الشراكة والمراقب لحسن تطبيقه، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

➢تشخيص الأوضاع القائمة في القطاع المعني:

يعد نظام الشراكة إحدى الأدوات التي يستخدمها أصحاب القرار لصالح القطاع المعني وتحسين الخدمات المقدمة، ويجب أن يصاحب تطبيق الشراكة وضع خطة إصلاحية تضمن حسن التنفيذ وتوفردعما لاستمرار الشراكة. [1]

➢اختيار الهيئة الخاصة القادرة على تنفيذ الشراكة:

تجري في عمليات التلزيم هيئة تنشا خصيصا لهذه الغاية, وتعمد إلى وضع دفاتر الشروط التي على أساسها يتم تأهيل الراغبين في الاشتراك في عمليات التلزيم، ويجري تقييم العروض وتحديد العارض الأفضل، وللسلطة المختصة في الدولة صالحية استثنائية أن تصدق على الصفقة وتوقع العقد مع العارض الأفضل.

➢إنشاء هيئة منظمة للقطاع المعني:

يقتضي نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء هيئة تتولى تنظيم القطاع المعني والإشراف على اختيار الهيئة الخاصة وممارسة رقابة على حسن تنفيذ نظام الشراكة، والهيئة المنظمة سلطة إدارية مستقلة عن الوزارة المعنية، الأمر الذي يمكنها من ممارسة مهماتها بحياد، ومن أهم المهمات هي:

- تنظيم القطاع موضوع الشراكة: فتتولى الهيئة المنظمة تشخيص الأوضاع القائمة في القطاع

[1] **Public private partnership, Handbook (manila, Asian development bank –ABD,2008–P12**

وتحديد الحاجات التنظيمية التي يتطلبها تنفيذ الشراكة، وهو أمر قد يستلزم تعديل التشريعاتالقائمة، واتخاذ القرارات التنظيمية الضرورية، كما تقوم هذه الهيئة بدور بارز في تحديد معايير تشغيل مشاريع البنية التحتية المعنية سواء من الناحية الفنية أ م من الناحية البيئية.

- كما تساهم الهيئة في اختيار المتعاقد مع الإدارة: وذلك من خلال تحديد الشروط والمؤهلات الواجب توافرها في الهيئة الخاصة، وهي تقوم بدور بارز في إدارة ال عمليات والاجتماع بالعارضين لتقديم الإيضاحات، وتقدم المعونة اللازمة لتقييم العروض واختيار المتعاقد الذي يقدم العرض الأفضل، كما تتولى الإشراف على صوغ العقود التي يوقعها طرفا العقد إلى معايير الأداء المحددة.
- تقوم بدور رقابي تجاه تشغيل الهيئة الخاصة للمشروع: وذلك بهدف رقابتها إلى التأكد من تطابق نشاط الهيئة الخاصة مع بنود العقد،
- كما تقوم الهيئة بفض النزاعات الناشئة عن تنفيذ الشراكة، فتؤدي دور الوسيط بين طرفي الشراكة عند حصول نزاع حول تنفيذ بنود العقد، بهدف التوفيق بينهما وعدم توسع الخالف، ويمكن ان يعطيها نظام الشراكة حق القيام بدور الهيئة التحكيمية، وخصوصا أنها هيئة مستقلة عن طرفي العقد فتقوم بالفصل بالنازع دون اللجوء إلى القضاء الذي يتطلب إجراءات قد تطول.

الشكل 3 :شروط نجاح الشراكة

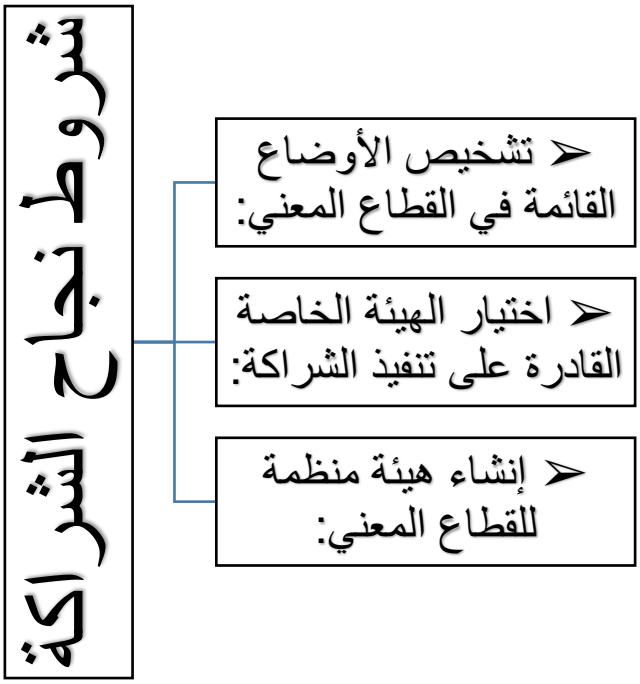

المصدر :اعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف

كخلاصة للقول: يتبنى النموذج المبتكر للشراكة العمومية الخاصة استجابة شاملة لتحديات تنمية البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة في العصر الحالي. يرتكز هذا النموذج على مجموعة من المبررات الأساسية التي تبرز أهمية هذا النهج منها: عجز خزينة الدولة وضعف الكفاءة في القطاع العام.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشراكة العمومية الخاصة وسبل نجاحها.

ان الشراكة العمومية الخاصة هي عملية منفصلة عن عملية البيع التي تنتقل فيها المخاطر كلها الى الشريك الخاص وبالتالي الشراكة هي مشاركة في المخاطر ولو بجزء بسيط وتتركز الأهمية بهذا المجال على العقد، التشريع الذي سيحكم العلاقة بين الشركاء طيلة فترة الامتياز الذي يجب ان تكون المرجعية في تحديد كيفية توزيع المخاطر ومتطلبات التأمين عليها.[1]

وعليه فالتحديات التي تواجه الشراكة العمومية الخاصة متمثلة في:

1-التحديات السياسية: الوضع السياسي للبلد المضيف ومستوى استقرار الوضع الاقليمي في بلد معين (التأميم والمصادرة).

2-التحديات الاقتصادية:

- رفع نسبة الضرائب
- تذبذب سعر العملة المحلية والذي يمثل هاجسا مقلقا للمستثمرين««««

  وسبل معالجتها: بأن يأخذ المستثمر الضمانات اللازمة والذي يعمل على تخفيف المخاطر على المستثمر.
- الجدول الاقتصادية: والكلف اي التكاليف الاقتصادية للمشروع وسبل معالجتها من خلال عمل دراسة عميقة ومحايدة للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وعمل تقديرات للكلف بشكل واقعي
- المخاطر التي تواجه المشاريع: عمل اتفاقيات مع شركاء التأمين لحماية المشاريع من المخاطر
- شح السيولة: الاخذ بعين الاعتبار احتياطات ماليه للطوارئ

[1] ليث عبد الله القهيوي. بلال محمود الوادي, **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص;الإطار النظري والتطبيق العملي** ;دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن 2012 الطبعة الأولى ص 40.

3-التحديات الثقافية والاجتماعية: وذلك من خلال اداره المشروع وتطويره بطريقة لا تتماشى مع ثقافة المجتمع وافتقار المجتمع لثقافة معينة في مشروع معين وعدم تقبل المشروع في المجتمع وذلك لوجود مدخلات من المشروع غير مقبولة في تلك المنطقة وتطبيقاته وخدماته لا تتماشى في تلك المنطقة (الدين، الثقافة الاجتماعية..)

وسبل معالجتها» من خلال العمل ورشات نوعية لأهالي المنطقة وإشراك الأهالي في العمل في المشروع وتحديد ما هي احتياجاتهم من المشروع من خلال اخذ بآرائهم مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة تلك المنطقة.

4-التحديات البيئية: لتحديات المرتبطة بالعبث بالبيئة من خلال المشروع وطبيعته وسبل معالجتها» بوضع تشريعات وقوانين تعمل على حماية البيئة والتحديات التي تواجه المشروع من خلال تضاريس المنطقة وسبل معالجتها» من خلال اختيار الطبيعة المناسبة للمشروع والتي تتوافق مع المشروع والبيئة.

ومنه يمكننا القول ان التحديات التي تواجه الشراكة العمومية الخاصة تتطلب توافق وتنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب ضمان توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحفيز الابتكار وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات العام من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثالث: أساليب الشراكة العمومية الخاصة

لتحقيق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يوجد أسلوب موحد لجميع حالات الشراكة المتعلقة بمشروعات البنية التحتية يمكن تطبيقه على جميع الحالات، ولكن يمكن الوصول إلى الأسلوب الأمثل في كل حالة على حدة وذلك اعتمادا على الظروف الاجتماعية والسياسية السائد في كل دولة. كما تتنوع أساليب الشراكةً مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته ومسئولياته فيها طبقا لكل أسلوب. حيث تتدرج تلك الأساليب كما يوضح الشكل التالي:[1]

[1] محمد صلاخ،مرجع سبق ذكره،ص 50

الشكل 4: أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها.

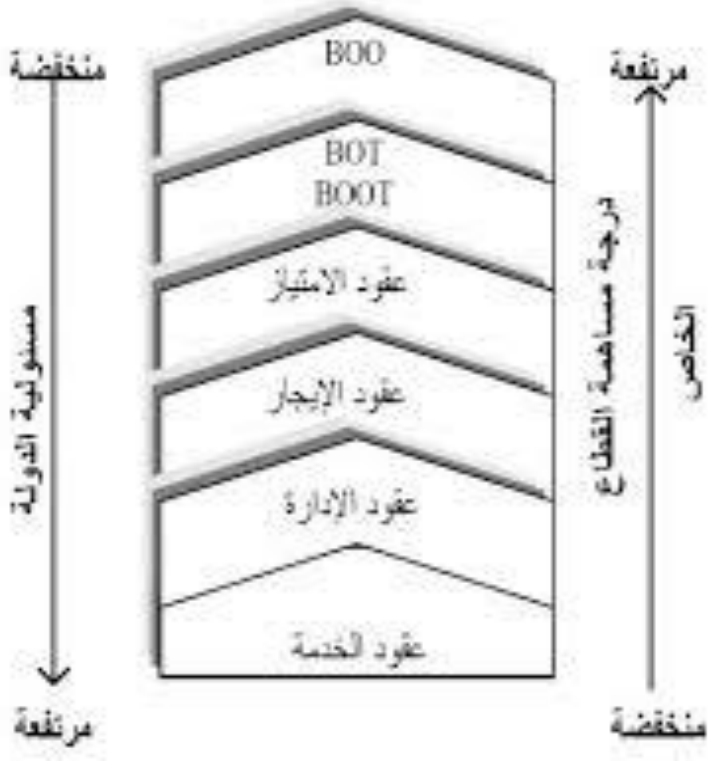

المصدر: أمجد غانم، دراسة حول: الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين، 2009، ص 12.

أولا: عقود الخدمة

1.التعريف: تتضمن تعاقدات الخدمة إبرام تعاقدات لأنشطة صيانة أو تشغيل معينة مع القطاع الخاص، لفترة تمتد لعدد قليل من السنوات، فوفقا لهذا الأسلوب يضع القطاع العام مجموعة من معايير الأداء للنشاط، وأسس تقييم العطاءات، والإشراف على المتعهدين، ودفع رسوم متفق عليها للخدمة، والتي تحدد على أساس اجمالي أو على أساس تكلفة الوحدة، أو على أية أسس أخرى.

تكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك.

2.المزايا والعيوب:

ينتج عن هذا الأسلوب مزايا وعيوب نجملها في:

-**المزايا:** توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الأساسية. ولأن فترة العقد تكون قصيرة يزداد التنافس بين المقاولين مما يشجع على العمل على تحقيق كفاءة الأداء وتخفيض تكاليف العقود.

-**العيوب:** تظل أعباء التشغيل والصيانة على عاتق الحكومة (القطاع العام) ، كما تظل مسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام. كما يعتمد نجاح الأعمال بالعقد على خبرة الشركة التي تقوم بالأعمال، كما أن تلك النوعية من العقود تؤثر تأثير مباشر على عمالة التشغيل وتجعلهم عمالة زائدة عن الحاجة إذا لم يتم الاستعانة بهم ضمن أعمال عقد الخدمة.

الشكل5: الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الخدمة

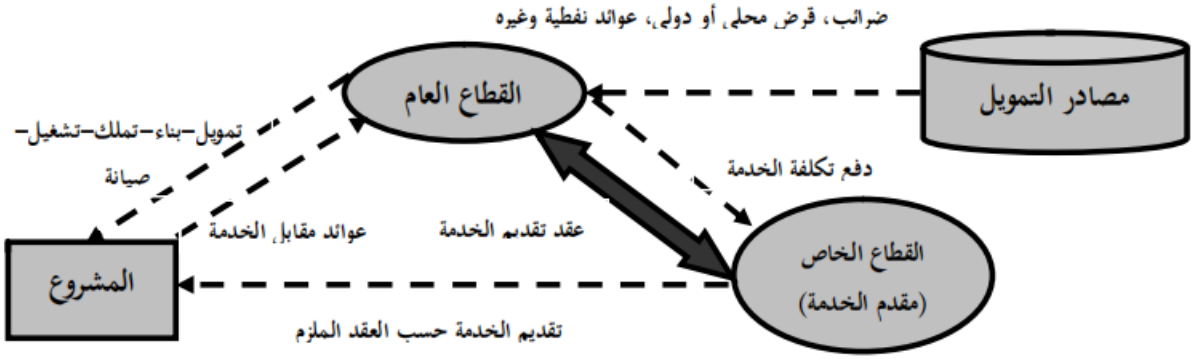

المصدر :محمد صلاح ,مرجع سبق ذكره ,ص 51.

انطلاقا من الشكل رقم (05) فان عقدالخدمة هو عقد بين طرفين احدهما عام والاخر خاص على ان تقوم المؤسسة الخاصة بتقديم خدمات للمؤسسة العمومية خارج النشاط الرئيسي للمؤسسة حسب العقد الملزم اما بالنسبة للقطاع العام هو الذي يدفع للمؤسسة الخاصة المبلغ المتفق عليه مسبقا .

ثانيا: عقود الإدارة.

1.**التعريف:** يقصد بأسلوب الإدارة على أنه اتفاق تعاقد من خلاله يتم الاتفاق بين القطاع العام مع القطاع الخاص لإدارة مؤسسة من مؤسسات القطاع العام. في هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، ويحصل القطاع الخاص على رسوم مقابل خدماته، ويمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو أدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.[1]

من خلال التعريف نستنتج أن ملكية المؤسسة العمومية تبقى للقطاع العام أما الإدارة فتكون للقطاع الخاص، ويمكن أن يعمل هذا الأسلوب وفقا للإجراءات التالية:

- يحتفظ القطاع العام بحق ملكية المشروع؛
- تقدم الحكومة الأموال اللازمة للإدارة الخاصة بالمشروع؛
- يقدم القطاع الخاص مجموعة المهارات الإدارية الضرورية لتطوير وتشغيل وإعادة تأهيل المشروع العام؛
- أحيانا يتملك القطاع الخاص نسبة من أسهم المؤسسة العمومية كحافز للإدارة الجيدة.

2.المزايا والعيوب:

-1-**المزايا:** تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين تعرض للبيع. وقد ظهر نجاح هذه العقود في عدد من القطاعات بدول عديدة ففي لبنان مثلا طبقت عقود الإدارة في ثلاثة مشروعات هي جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات، وفى غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء في عام 1986 عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع، وبعدها تعاقدت مع

[1] محمد صلاح،مرجع سبق ذكره،ص 51

هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذه القطاع وجددت التعاقد عام 1991وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الكهربائية وتحسن في أداء التشغيل والكفاءة المالية.والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة، أنه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما أنه يمكنها من حل القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفى الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة.

2-**العيوب**: تكمن عيوب عقود الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، وتلتزم الجهة الحكومية فيظل اشتراطات هذه العقود بسداد مقابل أو أتعاب الإدارة إلى القطاع الخاص في شكل أتعاب محددة وذلك بقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة أرباح المشروع او فعالية المرفق وزيادة كفاءتها زيادتهما معا.

الشكل6: الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الإدارة

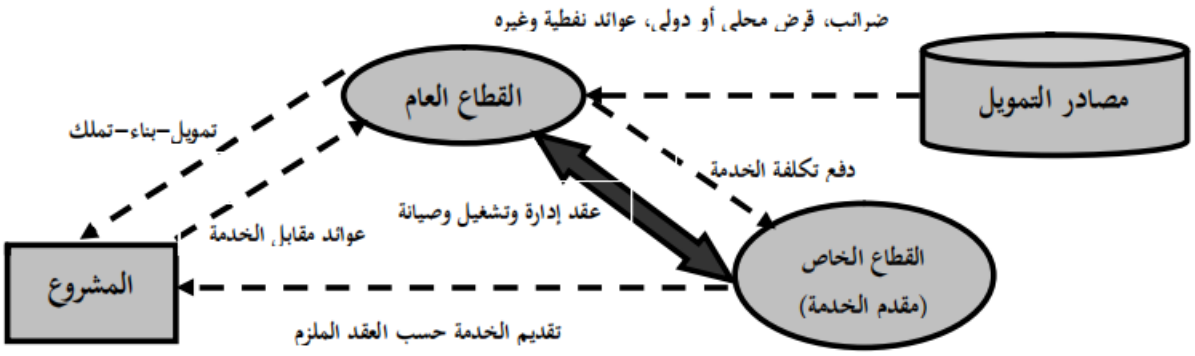

المصدر : محمد صلاح ,مرجع سبق ذكره ,ص52.

انطلاقا من الشكل رقم (06) فان عقد الادارة هو عقد بين شريكين او اكثر على ان تقوم المؤسسة الخاصة بتقديم خدمات تسيير ادارية حسب العقد الملزم على ان تكون تلك الخدمات ضمن النشاط الرئيسي للمؤسسة اما القطاع العام هو الذي يدفع للقطاع الخاص المبلغ المتفق عليه مسبقا

ثالثا: عقود الإيجار.

1-التعريف: ينطوي التأجير على وجود متعهد خاص يدفع مبلغا من المال لمالك عام في مقابل حق خالص لتشغيل تسهيلات إنتاجية دون المسؤولية عن تمويل الاستثمارات الرئيسية مع تحمل كافة المخاطر التجارية،

ويعطى عقد التأجير لمقدم الخدمة حقا خالصا في الإيرادات المتولدة ويطلق عليه أحيانا الامتياز أو الترخيص تظل الدولة في أسلوب التأجير مالكة للمشروع. وفي ظل هذا الأسلوب يظل المالك العام (القطاع العام) مسئولا عن الاستثمار في الأصول الثابتة وخدمة الدين، أم القطاع الخاص فعادة ما تقع عليه مسؤولية تمويل رأس المال العامل، وإحلال الأصول ذات العمرالاقتصادي القصير، والفترة التي يغطيها هذا الأسلوب تتراوح ما بين 6 إلى 10 سنوات لتتماشى مع فترة الاسترداد الملائمة لتلك الاستثمارات.

2-المزايا والعيوب:

-**1المزايا:** إن هذا الأسلوب يقدم للدولة عدة مزايا وهي:

-توفير نفقات التشغيل دون التخلي عن ملكية المشروع؛

-الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق؛

-وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى مما يخفف العبء عن الموازنة العامة؛

-جذب المهارات التقنية والإدارية المتطورة؛

-استخدام أصول المشروع بدرجة أكبر من الكفاءة.

2-العيوب:المشكلة الرئيسية المرتبطة بعقود الإيجار هي أنه طالما لا يتم فيها تحويل لملكية الأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع البلدية أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثمار خلال فترة التأجير، ولهذا فهذا النوع من العقود مناسب في المشروعات التي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات.

الشكل 7: الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الايجار

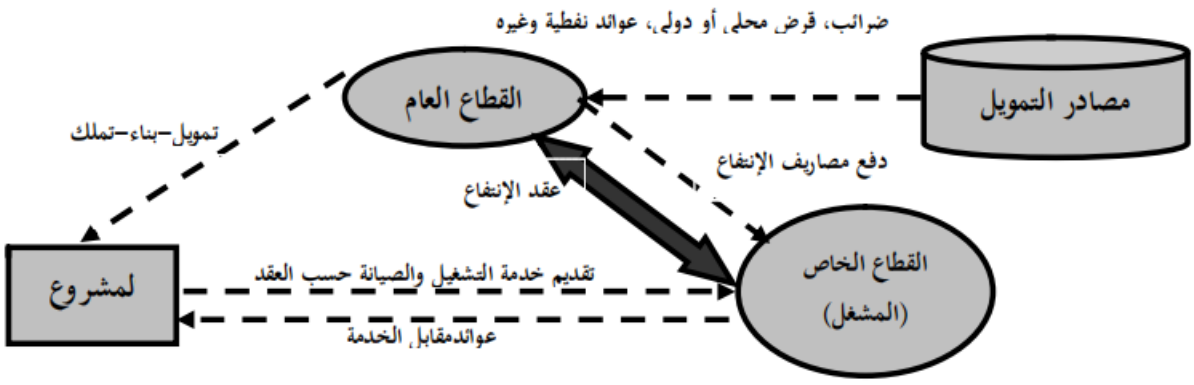

المصدر : محمد صلاح , مرجع سبق ذكره ص 54

انطلاقا من الشكل (07) فان عقد الايجار هو عقد بين طرفين احدهما عام والاخر خاص يسمى عقد انتفاع ,حيث تقوم المؤسسة العمومية بتاجير مرفق عمومي للمؤسسة الخاصة حيث تدفع المؤسسة الخاصة المبلغ المتفق عليه مسبقا ضمن مزايدة مقابل الاستفادة من المرفق العمومي المدين .

رابعا: عقود الامتياز.

1.التعريف: هو عقد تمنح بموجبه الحكومة القطاع الخاص أحد أصولها فتنتقل حقوق التشغيل والتطوير إليه، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد الإيجار بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، ترجع الأصول إلى الحكومة حسب عقد الامتياز وتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته. وترجع الأصول إلى الحكومة عند فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح ما بين 15 إلى 30 عاما وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات. وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته.

2-المزايا والعيوب:

1-**المزايا:** تكمن الميزة الأساسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسئول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة. ولكن ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود. والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لفترة محدودة ترجع عند ايتها الأصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار.

-**2-العيوب:** بصفة عامة لا توجد عيوب واضحة لأسلوب الامتياز إلا أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع البلدية وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد وبالتالي يجب على البلديات أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب.

الشكل 8: الشراكة بين القطاع العام والخاص بأسلوب الامتياز

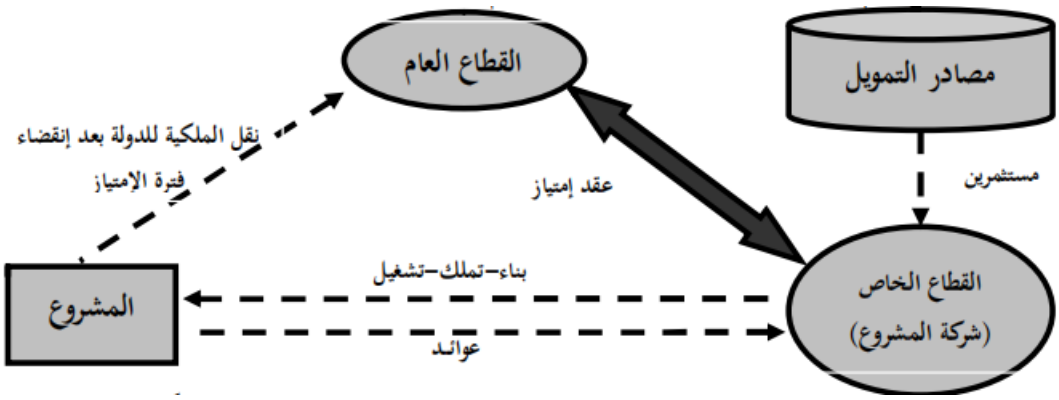

المصدر :محمد صلاح مرجع سبق ذكره ص 55

انطلاقا من الشكل رقم (08) فان عقد الامتياز هو عقد بين شريكين احدهما عام و الاخر خاص

على ان يقوم القطاع الخاص باستغلال المشروع ببناء و تملك و تشغيل لمدة زمنية محددة مسبقا ثم يقوم بنقل الملكية للدولة بعد انقضاء فترة الامتياز و بالتالي ينتج عن ذلك تشجيع المستثمرين.

خامسا: أسلوب BOT

ففي ظله تعهد الدولة إلى شخص من أشخاص القانون الخاص يطلق عليه في العمل شركة المشروع بموجب اتفاق يبرم بينهم تلتزم شركة المشروع بمقتضاه تصميم وبناء البنية التحتية ذات الطابع الاقتصادي ويرخص لشركة المشروع بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها أو عن طريق الغير ويكون عائد تشغيل المر فق خالصا لها على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص وتلتزم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع إلى الدولة عند الترخيص بالأوضاع والشروط المتفق عليها.[1]

الجدول 02:الفروقات الجوهرية بين انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

[1] محد صلاح ، مرجع سبق ذكره،ص 56

اوجه المقارنة	عقد الخدمة	عقد الادارة	عقد الايجار	عقد الامتياز	عقد الB.O.T
الطبيعة القانونية للعقد	عقد اداري	عقد اداري	عقد ادري	عقد اداري	عقد اداري
مدة العقد	من(1-3)سنوات	من(3-5)سنوات	من(5-10)سنوات	من(15-30)سنة	من(15-99)سنة
التمويل	تمويل عمومي	تمويل عمومي	تمويل عمومي	تمويل خاص	تمويل خاص
المقابل المادي	تكلفة الخدمة من قبل القطاع العام تدفع للقطاع الخاص	رسوم مقابل الخدمة تدفع للقطاع الخاص	دفع الايجار للقطاع العام	عوائد لصاحب الامتياز لتغطية النفقات التشغيل وخدمة الديون	عوائد لشركة المشروع لاسترداد تكاليف البناء اضافة الى تحقيق ارباح مناسبة
انشاء المشروع	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع الخاص	من قبل القطاع الخاص
ملكية أصول المشروع	للقطاع العام	للقطاع العام	للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محددة ثم تعود للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محددة ثم تعود للقطاع العام
المخاطر	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع الخاص	على عاتق القطاع الخاص
التنظيم	تخضع لشروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع

المصدر:عزوز نور الدين، " **دور الشراكة بني القطاعين العام و الخاص في ترشيد النفقات"** دراسة مقارنة بين تجربتي كندا و الجزائر. مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، تخصص تسيير حكومي، المسيلة، االجزائر،2017،ص 17.

ومنه نستنتج أن الشراكة العمومية الخاصة تقوم على عدة ركائز أساسية تجسّدت في توزيع المخاطر والمكافآت بين الحكومة والشركاء الخاصين، حيث يتحمل كل شريك جزءاً من المسؤولية المالية والتشغيلية، مما يعزز الثقة والاستثمار في المشاريع. كما يسمح هذا النموذج بتحقيق مزيج من الكفاءة الحكومية والابتكار الخاص، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع بشكل أسرع وبتكلفة أقل. ولضمان الشفافية والمساءلة، يتطلب التعاون بين القطاعين إجراءات وآليات فعّالة تضمن سلامة العمليات وتحقق أهداف المشروع بطريقة مسؤولة.

تضمن عقود الشراكة عادةً تفاصيل محددة حول توزيع المسؤوليات، وتحديد الأهداف والمخاطر، وتحديد آليات اتخاذ القرارات وإدارة النزاعات .كما تتضمن آليات لضمان الشفافية والمساءلة، بما في ذلك آليات لمراقبة تقدم المشروع وتقييم أدائه.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التوصل الى نتائج الاساسيه الاتية :

تمثل البنيه التحتيه العمود الفقري للحياة اليومية وتلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه المستدامه من خلال العديد من الجوانب والادوار مثل دورها في تحقيق الكفاء الاقتصاديه وفي تحسين الانتاج والنمو الاقتصادي و توفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعيه و غيرها.

هناك توجه من قبل الدول النامية في تنفيذ مشروعات الخدمات العامه والبناء التحتيه التي تتطلب اموال ضخمه وفق نظام الشراكه العموميه الخاصه وذلك بغيه تلبيه احتياجات اقتصاديات الدول دون الاعتماد على الموازنه العامه للدوله في تقديم خدمات البناء التحتيه للمواطنين وتنميه تطوير المرافق وخدمات البنيه الاساسيه بكفاءه مهنيه اكبر وتكلفه ماديه اقل وايضا من اجل تسريع النهوض بالتنميه الاجتماعيه وتحقيق معدلات التنميه المنشودة.

تبني سياسه الشراكه لا يعني الغاء دور الدوله في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث ان دور الدوله الرقابيه والتنظيميه للخدمات التي توفرها شركات القطاع الخاص يصبح اكثر اهميه حتى تطمئن الدوله على ضمان توفير الخدمات لافراد المجتمع بالنوعيه والكميه الملائمه وايضا بسعر الملائم تتراوح التصورات حول اساليب مشاركه القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الخدمات العامه والبناء التحتيه ما بين عقود الخدمه والاداره والتأجير الامتياز وعقود البناء والتشغيل ونقل الملكيه.

الفصـــــل الثـــاني:

تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة العمومية الخاصة

تمهيد:

ان التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكاليتها في سؤال إنساني بسيط هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنضمات العالمية وعلى رأسها منضمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة .ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية وجعلت منها هدفاً تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي احداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف والفقر.

إذا فمن خلال هذا الفصل سنتطرق الى ماهية التنمية الاقتصادية وكيف تتحقق التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة العمومية الخاصة؟

وذلك بالاعتماد على المبحثين :

المبحث الاول : ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: العلاقة بين الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية

المبحث الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بالصورة التي تكفل زيادة درجات الاشباع للحاجات الاساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتحسين توزيع عائد الاستغلال.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها

التنمية الاقتصادية هي عملية تحقيق النمو المستدام وزيادة الثروة والرفاهية في مجتمع معين. تتضمن خصائصها الأساسية الزيادة في الإنتاجية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات من خلال توفير فرص اقتصادية متساوية، وزيادة الإنتاجية والثروة الوطنية، وتحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة تطورات[1]: فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الافراد، وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو والاقتصادي، حيث كان ينظر بعض الاقتصاديين للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهور في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية.

[1] أ. رحالي حجيلة، أ. بوخالفة رفيقة " **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**"،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العدد الثالث،ديسمبر 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص3

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.[1]

وهكذا فإن التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الانسان. [2]

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمان –وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتاب– أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني، ويلخص من ذلك إلى تعريف التنمية بانها: [3]

[1] رحالي حجيلة،مرجع سبق ذكره،ص 04

[2] د–احمد جابر بدران,**التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** , القاهرة,2014, ص24

[3] د–عبد اللطيف مصطفى, د–عبد الرحمن بن سانية, **دراسات في التنمية الاقتصادية**, مكتبة حسن العصرية بيروت 2014,ص 14.

عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة .

ويعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

كما يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي والتي تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من: هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الافراد.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية

على ضوء ما سبق فان للتنمية الاقتصادية مجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الانسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الانسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.
- هي عملية مجتمعية شاملة.
- هي عملية تغيير مقصودة.
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
- تتضمن الاستخدام الافضل للإمكانات المادية والبشرية.

[1] د-جمال حلاوة., علي صالح,**مدخل الى علم التنمية**,الطبعة الأولى, دار الشروق للنشر والتوزيع, الاردن ,2009ص 59-60.

- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية

خصائص التنمية الاقتصادية في البلاد النامية

تسمى البلاد التي يعيش سكانها في مستوى معيشي منخفض بالبلاد المتخلفة، وبعد أن بدأت الكثير من هذه البلاد في الحصول على استقلالها وبدأت في السير قدما نحو النمو أطلق عليها البلاد النامية،

وتتميز البلاد النامية بعدة خصائص وإذا وجدت هذه الخصائص في بلد أطلق عليه بلد نامي وأهم خصائص هذه البلاد ما يلي[1]:

- **متخصصة في إنتاج المواد الأولية :**

فعادة ما يتوفر في هذه البلاد العمالة والثروة الطبيعية والقطاعات المنتجة للمواد الأولية هي الزراعة والتعدين ولذلك ترتفع نسبة العمالة الزراعية والعمالة في قطاعات التعدين بهذه الدول، وبالتالي تسود هذه القطاعات على اقتصاديات هذه الدول، وتنخفض بالتالي نسبة مساهمة الصناعة والتجارة بها في الدخل القومي ونسبة المشتغلين بالصناعة والتجارة منها.

- **ارتفاع معدلات النمو السكاني :**

ترتفع معدلات المواليد في الدول النامية مما يترتب عليه زيادة معدل نمو السكان بدرجة كبيرة تفوق الزيادة في معدل نمو الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه ارتفاع البطالة وضعف المستوى الغذائي.

- **انخفاض كفاءة استغلال الموارد الطبيعية :**

يلاحظ في البلاد النامية أنها لا تشكو من قلة الموارد بقدر ما تشكو من ضعف استغلال هذه الموارد، فهذه البلاد وإن كانت تعتمد على الزراعة فإن لديها مساحات من الأراضي الممكن زراعتها ولكنها غير مستغلة، مثال ذلك الأراضي الزراعية في السودان والهند، كما قد تتوافر في هذه الدول المعادن الغير مستغلة ومصادر الطاقة قد تكون غير مستغلة كذلك.

[1] _ د-احمد جابر بدران, **مرجع سبق ذكره**,ص57

- **ندرة رأس المال :**

وذلك نتيجة لضعف المدخرات الناجم عن الفقر وسوء توزيع الدخل بين السكان وزيادة الميل للاستهلاك، وعادة ما تستغل رؤوس الأموال في هذه الدول في شراء الأراضي والعقارات التي تعطي أرباحا سريعة .

- **اعتماد اقتصاديات الدول النامية على تجارتها الخارجية :**

حيث يعتمد الاقتصاد على إنتاج عدد قليل من المواد الخام التي تصدر بأكملها للحصول على النقد الأجنبي اللازم لحصول الدولة على احتياجاتها الغذائية من الدول الأجنبية واحتياجاتها من المعدات اللازمة للتنمية، وحتى الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذه الدول فعادة ما تكون موجهة لقطاع التصدير[1].

- **نقص القدرة التنظيمية والفنية :**

وذلك لنقص التدريب وعدم وجود الحافز الاقتصادي وضيق السوق وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي .

- **انخفاض المستوى الصحي والتعليمي :**

ترتفع نسبة الأمية في الدول النامية فتصل في بعض الدول إلى 95% ونتيجة لذلك ولانخفاض المستوى المعيشي ومستويات الدخل فإن المستوى الصحي أيضا يتصف في هذه الدول بالتخلف.

- **سوء توزيع الثروة على طبقات المجتمع :**

حيث تتكون مجتمعات الدول النامية عادة من طبقتين الأولى هي طبقة الأغنياء التي تمتلك عادة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والطبقة الثانية هي طبقة الفلاحين والعمال التي لا تملك إلا القليل .

- **تأخر المرأة وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال :**

وذلك نتيجة تفشى الأمية وانخفاض مستوى الدخل.[2]

[1] احمد جابر بدران،مرجع سبق ذكره،ص 48

[2] د-احمد جابر بدران. نفس المرجع السابق،ص48

ومنه نستنتج ان التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تشمل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر. بحيث تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل مثل الاستثمارات، والابتكار، والتعليم، والبنية التحتية. فتعتبر التنمية الاقتصادية مفتاحًا لتحسين جودة الحياة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص في المجتمعات.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها.

التنمية الاقتصادية هي عملية تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات من خلال تحسين البنية التحتية، وتعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفجوات الاقتصادية.

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية

تدور التنمية الاقتصادية في صميمها حول خلق بيئة يمكن أن تنجح فيها الشركات، ويمكن للناس العثور على وظائف، ويمكن أن تزدهر المجتمعات. في هذا الفرع، سوف نستكشف أهمية التنمية الاقتصادية ولماذا هو أمر بالغ الأهمية لنجاح أي مجتمع.

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في التقاط التالية:[1]

- التنمية الاقتصادية تعزز خلق فرص العمل: واحدة من أهم فوائد التنمية الاقتصادية هي خلق فرص العمل. عندما تنجح الشركات، يمكنهم توظيف المزيد من الموظفين، مما يعني أن المزيد من الأشخاص يمكنهم كسب أجر حي هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الفقر والجريمة والقضايا الاجتماعي الأخرى.
- التنمية الاقتصادية تزيد من إيرادات الضرائب: عندما تنجح الشركات، فإنها تولد المزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة. يمكن استخدام ذلك لتمويل الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات ومشاريع البنية التحتية. يمكن أيضاً استخدامه لتوفير الإعفاءات الضريبية للشركات التي تخلق فرص عمل في المجتمع.

[1] كامل بكري،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،1988،ص ص 70-72

- ❖ تؤدي التنمية الاقتصادية إلى نوعية حياة أفضل: عندما يكون للناس وظائف ويكسبون دخلاً جيداً، يمكنهم أن يعيشوا جودة حياة أفضل. هذا يعني أنه يمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى بشكل أفضل. تؤدي التنمية الاقتصادية أيضاً إلى إنشاء فرص ثقافية وترفيهية تثير حياة أفراد المجتمع.
- ❖ التنمية الاقتصادية تجذب الاستثمار: عندما تنجح الشركات، فإنها تجذب الاستثمار من الشركات والمستثمرين الأخرى. هذا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء صناعات جديدة وفرص للنمو. على سبيل المثال، شهدت مقاطعات ABCD في الولايات المتحدة تنمية اقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، والتي جذبت استثمارات من شركات مثل Amazon و Facebookو Google.
- ❖ التنمية الاقتصادية تعزز الابتكار: تشجع التنمية الاقتصادية الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى الابتكار. وهذا بدوره يؤدي إلى إنشاء منتجات وخدمات جديدة يمكن أن تساعد في تحسين نوعية حياة المواطنين. على سبيل المثال، لم يؤد تطوير السيارات الكهربائية إلى تقليل البصمة الكربونية فحسب، بل أدى أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة في صناعة السيارات.
- ❖ التنمية الاقتصادية تحسن مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الدخول وتحسين الظروف المعيشية. وهذا يعني أن المواطنين يمكنهم تحمل تكاليف رعاية صحية وتعليم وسكن أفضل. على سبيل المثال، بعد سقوط جدار برلين، شهدت ألمانيا الشرقية تنمية اقتصادية كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة مواطنيها.
- ❖ التنمية الاقتصادية تقلل من الفقر: تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل وفرص العمل، مما يمكن أن يساعد في تقليل مستويات الفقر. على سبيل المثال، في رواندا، أدت التنمية الاقتصادية إلى انخفاض كبير في مستويات الفقر، حيث انخفض معدل الفقر من 56% في عام 2005 إلى 38% في عام 2017[1].

الشكل 9: أهمية التنمية الاقتصادية

[1] كامل بكري،مرجع سبق ذكره،ص 73

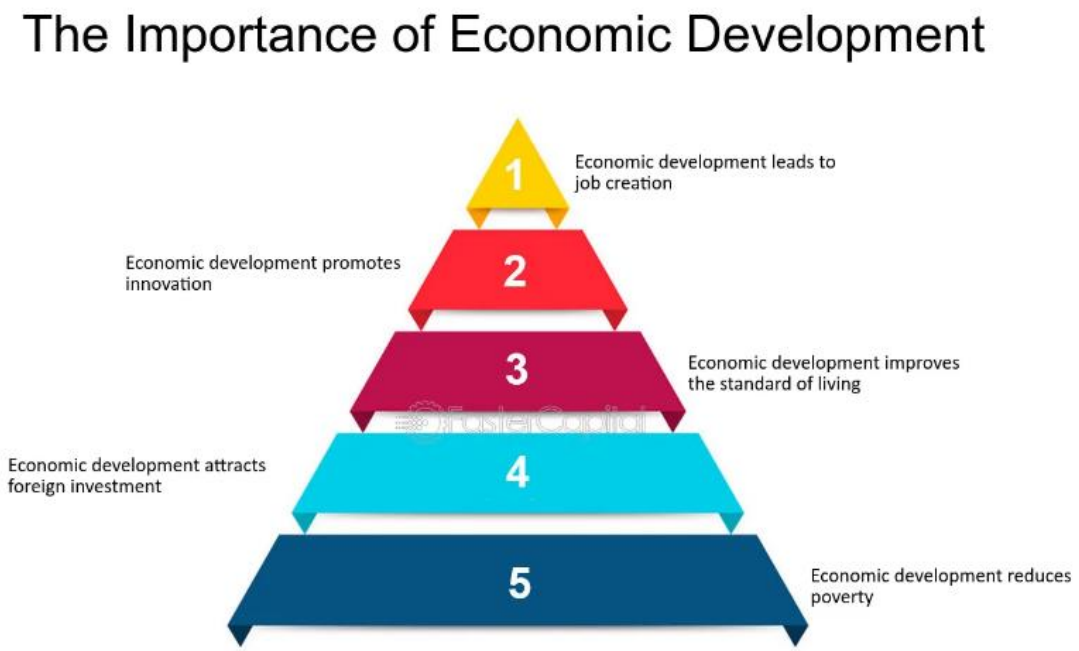

المصدر: أهمية التنمية الاقتصادية – التنمية الاقتصادية: تعزيز النمو من خلال بنوك مركز المال

كخلاصة للقول وبشكل عام: تعد التنمية الاقتصادية عنصراً حاسماً في نمو أي بلد وازدهاره. فهو يؤدي إلى خلق فرص العمل، ويشجع الابتكار، ويحسن مستوى المعيشة، ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويقلل من الفقر. ويجب على الحكومات والشركات أن تعمل معاً لخلق بيئة تعزز التنمية الاقتصادية والازدهار.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.[1]

1) **زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي، فكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2) **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، وبالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد

[1] العباسي محمد –**برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير** –أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه 2019, 2020–ص6–.

السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة، وكذلك الحل لو كان نظام توزيع الدخل

مختلا وفي هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس، وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض.

وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة، لذلك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا وذلك بالتحكم في معجل المواليد والهبوط بيه إلى مستوى ملائم ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3) تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين[1]:

-حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع

[1] العباسي محمد،مرجع سبق ذكره، ص 7.

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ذألك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، إضافة إلى ان الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال، ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4) تعديل التركيب النسبي:

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

–أ ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

–ب ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

–ت ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن وبنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

ومنه نستنتج ان التنمية الاقتصادية تحقق من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، من خلال توفير الفرص وتعزيز الإنتاجية والثروة الوطنية، وتقليل الفجوات وتحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للتنمية.

المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها

الفرع الأول: محددات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المحددات في التغيرات المتعددة للمجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع

1 – تراكم رأس المال :

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جدا لتحقيق التنمية ولكن هذه العملية تتطلب أولا توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها ، ولكي تتم عملية الاستثمار لا بد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد ، ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة ، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً

وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية ، ولكن زيادة الإنتاج الحاصلة على حساب زيادة رأس المال تتعلق بعاملين هامين يظهران من خلال المعادلة التالية[1]

: dy = dk ÷ m

حيث ان dy تعبر عن الزيادة في الانتاج، dk الزيادة في رأس مال المستثمر، mمعامل رأس المال .

وهنا في المعادلة يمكن القول: إن dy يمكن أن تعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أي يمكن أن تعبر بشكل أو بآخر عن معدلات النمو المتحققة . ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال المستثمر في الإنتاج وبين قيمة المنتجات المتولدة عنه، وبمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات الرأسمالية الواجب استثمارها مقابل الحصول على وحدة واحدة من المنتجات .

وسيتم الآن ذكر بعض العوامل المؤثرة على معامل رأس المال لأن كل ما يؤثر في زيادة أو تخفيض معامل رأس المال من شأنه أن يؤثر بدوره في معدلات النمو المتحققة، ومن هذه العوامل :

أ **. كيفية استخدام رأس المال المتراكم:** هل تم استخدامه لاستبدال أرصدة الإنتاج القديمة المستهلكة بأخرى جديدة، أم تم إضافة أرصدة إنتاج جديدة؟

حيث أن إضافة أرصدة إنتاج جديدة سوف تؤدي إلى زيادة حجم المنتجات بشكل أكبر من استبدال الجديدة بالقديمة. حيث أن معامل رأس المال سوف يتجه نحو الانخفاض كلما كان نصيب الاستثمارات في إضافة أرصدة إنتاجية جديدة في مجمل الاستثمارات أكبر[2]

ب . البنية الهيكلية لرأس المال المستثمر: هل تم توزيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية المباشرة أم في المجالات الإنتاجية غير المباشرة (مثل القاعدة الهيكلية، السكن، الطرقات....)؟

حيث أن الأخيرة لا تساهم في زيادة الإنتاج بصورة مباشرة، وأنه كلما زاد نصيب الاستثمارات في المباني والإنشاءات كلما ارتفعت قيمة معامل رأس المال، وبالتالي انخفض الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من نفس

[1] حبيب مطانيوس ،**التنمية الاقتصادية** ،جامعة دمشق الطبعة 01 ، تاريخ النشر ،1996 ص ص 80 82

[2] حبيب مطنيوس،مرجع سابق، ص 82 .

كمية رأس المال المستثمر في مجالات إنتاجية مباشرة، كما أن التركيب البنيوي للاستثمارات يتحدد بعوامل موضوعية ، مثل الارتباط المتبادل لبعض الأنشطة والفروع الاقتصادية من جهة (ارتباطها مع العالم الخارجي مثلاً) ، والتطور الاقتصادي للبلد المعني من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال : قد لا يؤدي توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة والفروع ذات معامل رأس المال المتدني إلى تحقيق معدل نمو مرتفع بصورة آلية ، وذلك أنه من خلال المبادلات مع العالم الخارجي ، فإن منتجات الفروع ذات الكثافة الرأسمالية العالية المستوردة من الخارج تبادل بكميات أكبر من المنتجات الوطنية المنتجة في فروع ذات كثافة رأسمالية ضعيفة، والنتيجة أن معدل النمو في البلد المعني سيكون أقل مما يعطيه التركيب البنيوي الوطني للرأسمال المستثمر داخليا[1].

ج . مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية: كلما تدنى مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية ترتب على ذلك ارتفاع في قيمة معامل رأس المال وبالتالي تدني في معدلات النمو، لذلك يتوجب عند القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع إعطاء أهمية خاصة لمستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية الممكنة في ضوء حجم الطلب الداخلي وامكانيات التصدير الخارجي.

د . مستوى تركز الاستثمارات: ويقصد بتركز الاستثمارات تركز رأس المال الذي يعني تركز نشاط اقتصادي معين بيد عدد من المؤسسات الكبيرة الاحتكارية أو الاتحادات الصناعية، إذ أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر فعالية من المؤسسات الصغيرة، والاتحادات الصناعية تكون أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير من المؤسسات المنعزلة، كما يقصد بتركز الاستثمارات تقصير فترة إنجاز المشاريع التي من شأنها تقليص حجم الرأسمال المستثمر غير الداخل في عملية الإنتاج بعد، وبالتالي تؤدي إلى تخفيض معامل رأس المال. وتركز الاستثمارات يعني أيضاً تركيزها في بعض اتجاهات النمو الرئيسة اللازمة لتحقيق أهداف محددة .

وفي البلدان النامية تبرز مشكلة تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج الذي يعتبر من الضروري تقديره كما ذكر سابقاً فمن الكتاب من يرى أن هذه النسبة مرتفعة في البلدان النامية بسبب الاتجاه نحو مجالات تتطلب مقادير مرتفعة من رأس المال اللازم لتوليد ناتج إضافي، كما أن محدودية الموارد الطبيعية تستدعي ضرورة إحلال رأس المال محل الموارد، إضافة إلى انخفاض كفاءة استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة وبالتالي ارتفاع معامل رأس المال إلى الإنتاج، وبالمقابل فإن هناك من يرى بأن توفر موارد طبيعية

[1] حبيب مطنيوس ، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

غير مستغلة يمكن من تحقيق ناتج مرتفع من خلال استخدامها برأسمال قليل، [1]ومعامل رأس المال مرتبط أيضاً بمراحل النمو التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة الإنتاج الصناعي الصغير، حيث يغلب العمل الحرفي والمؤسسات الصغيرة يكون معامل رأس المال منخفضاً بسبب غلبة العمل اليدوي على العمل الآلي، أما مع بداية توضع الإنتاج الصناعي الكبير فترتفع قيمة معامل رأس المال بسبب توجيه استثمارات كبيرة إلى القاعدة الهيكلية وضرورة بناء فروع صناعية جديدة كثيرة. وبعد أن تكون القاعدة الهيكلية قد أقيمت، تبدأ مرحلة غلبة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في مجمل الاستثمارات الرأسمالية وكذلك يزداد دور التقدم التقني كعامل من عوامل التوفير في الاستثمارات الرأسمالية وبالتالي ينخفض معامل رأس المال .وغالبية البلدان النامية تتأرجح بين المرحلتين الأولى والثانية، لذلك إذا أرادت أن تحقق تنمية أسرع وأوسع وأن تدفع اقتصاداتها نحو الأمام عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال بالمقارنة بما هو عليه الحالي في الوقت الحاضر[2] .

2- الموارد الطبيعية :

هناك خلاف واضح بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية، فمنهم من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسماً وأساسياً في عملية التنمية، ويربطون بين توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا.... وتحقيق النمو فيها، أما الآخرون فيرون أنها لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها تساعد على ذلك، فهناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق تنمية جيدة جدا رغم افتقارها للموارد الطبيعية، وبالمقابل هناك بلدان نامية تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق تنميتها في الوقت الحاضر، وفي سياق هذا الحديث لا بد أن يذكر الاختلاف الكبير بين البلدان النامية والمتقدمة وهو أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، والقدر الواسع من رأس المال وكفاءة العنصر البشري، والفن الإنتاجي المتطور، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبذلك تعوض النقص في الموارد

[1] خلف، فليح حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النشر عالم الكتب الحديث، الطبعة ،01تاريخ النشر 2006، بيروت، ص 187

[2] خلف، فليح حسن, نفس المرجع السابق، ص188

الطبيعية، كما أنها تستطيع أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية ، كما أنها تستطيع أن تعوض النقص باستيراد ما تحتاجه من الموارد .

أما وضع البلدان النامية المتمثل بنقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته في جعل قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة، ويضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية .

3 – الموارد البشرية :

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ولكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي. يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل:

–أ إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

– ب الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية يجب أن تتضمن أيضاً تخطيطاً للموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، ومن الملاحظ أنه في مجرى عملية التنمية في البلدان النامية قد وجه استثمار قليل للغاية في تنمية الموارد البشرية ويعود السبب في ذلك إلى: [1]

[1] خلف فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 194 – 195 .

•إن عملية الاستثمار في الموارد البشرية تستغرق وقتاً طويلاً ولا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار إلا بعد فترات طويلة قد تصل إلى 15 سنة وقد تزيد عن ذلك ، ولم تتوفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة

•إن الاهتمام بهذا الجانب برز أخيرا بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي .لقد تركز اهتمام معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية يعتبر العامل الأكثر حسماً التنمية وتبريرهم أن رأس المال في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال البشري ، وهنا يمكن القول : إن الموارد البشرية أصبحت الأساس في ثروة الأمم حيث أن رأس المال والموارد الطبيعية عوامل سلبية في عملية الإنتاج ، وأن الكائنات البشرية هي العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال وتستغل هذه الموارد الطبيعية، وتبني السياسة الاقتصادية ، وتعمل باتجاه تحقيق التنمية، وخصوصاً في الوقت الحاضر وما تحمله التنمية من استخدام لأحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية ، إذ لا يمكن الاستفادة منها بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة والقادر على إدارتها وتكييفها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية ، إذ يذكر أن فشل برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا والفنية . ً ما يكون ناجماً عن فقدان الموارد البشرية الماهرة والفنية

4- التقدم التكنولوجي [1]:هناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجيا :التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progressعندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج .أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال، ويحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية وشرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال، ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات والمحاريث الآلية... ،وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى

[1]ميشيل تودارو،**التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حامد، محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر،القاهرة 2009 ، الطبعة ،01 ص .172-173.

الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع ، وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، وتساهم أيضاً في اكتشاف واضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية . وهناك رأي قائل بأن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، واذا اخذ تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس يتبين أنه يأخذ الصيغة التالية [1] : Y = AL Y : تمثل الناتج : L . تمثل العمل الداخل في عملية الانتاج : K . تمثل رأس المال الداخل في عملية الانتاج : a . معامل مرونة تغير الانتاج بالنسبة لتغير العمل 1 . . : a معامل مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير رأس المال : A . تمثل الدور الذي يلعبه التقدم التقني بمعناه الواسع في تحقيق الناتج. (أي يمثل التقدم التكنولوجي) ويسمى بالعامل المتبقي نظراً لصعوبة حسابه بصورة مباشرة فيحسب بطريقة الباقي بعد حساب دور كل من العمل ورأس المال في تحقيق الناتج .ولقد توصل الاقتصادي ليونيل ستولرو بتطبيق تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس المذكور أعلاه إلى أن أكثر من 50 % من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى هذا العامل ..ولابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم والتكنولوجيا وذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وبالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية ، وبما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت الحاضر والتي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ، وان عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطورا موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية ، أو تلك التيً تستخدم قدرا من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي .وقد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون تمتلك هذا التطور بعض السلبيات ومنها[2]:

[1] حبيب مطانيوس، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 105

[2] خلف، فليح حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 201- 202

– أ فرض كلف وأثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار وآلات ومكائن تتطلبها المشروعات.

ب – فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء والفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة

.ج _فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع.

د_ اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزاً، وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلاً من صيغة المشروع الجاهز .

لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم وترتكز إلى أسس وأهداف واضحة وأن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات والمؤسسات وتوفير الباحثين المختصين والأجهزة، وتحفيزهم على العمل مادياً ومعنوياً، والعمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية وقياسها

اولا: مؤشرات التنمية[1]

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الاهداف ام لتقييم النتائج و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ، فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي الى المؤشرات الاجتماعية و الادلة المركبة كدليل التنمية البشرية و على الرغم من الاستعمال المكثف في الادبيات لمصطلح مؤشر فانه لا يبدو معروفا بشكل واف فالقواميس تعرف المؤشر بانه

[1]محمد عدنان وديع، **مؤشرات التنمية**، العدد ،02 المعهد العربي للتخطيط الكويت، سنة ،2002 ص 05

* الذي يشير الى شيئا اخر * لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الاحصاءات و المتغيرات و المؤشرات ولكي يسمى متغير اقتصادي او اجتماعي * مؤشر تنمية* عليه ان يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية او حالتها ويمكن للمؤشر ان يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار ان الجانب الذي يقيسه هو هدف التنمية او عنصر من عناصرها وعندما يكون الهدف او العنصر غير قابل بذاته للقياس، فان المؤشر يخدم بالدرجة الاولى الاشارة، بأفضل ما يمكن ، ولهذا الهدف او العنصر، مثال ذلك ان دليل وفيات الاطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

وتنقسم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية إلى المحاور الرئيسية الاتية:

1. **المؤشرات الاقتصادية:**[1] تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد . ويمكن ان تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، او على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي كمعدل التصدير او الاستيراد او الديون، او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات:

- ❖ الناتج القومي او المحلي الاجمالي GNP او GDP الكلي او للفرد، وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الاجمالي للفرد كمؤشر عن التنمية الاقتصادية وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته (Hicks & Streeten 1979)ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكان كولن كلارك من اوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى اسعار مشترك (الاسعار الدولية)
- ❖ معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني
- ❖ قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛

[1] بوقجان وسام. **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج التنمية (2001 – 2019)**، مجلة الانماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، العدد ،02 افريل،2018 ص .198.

- ❖ كمية إنتاج النفايات؛
- ❖ وسائل النقل والمواصلات
- ❖ كما بدأ الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية، أي تلك التي لها عائديه اقتصادية واجتماعية أوهي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانفاقها، والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي...الخ .

2.المؤشرات الاجتماعية:[1]

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في اواخر الستينات من القرن الماضي لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها،للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية والاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق اهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار أكثر ملائمة وتوجهت هذه الحركة الى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والاسر مثل تلبية الحاجات الاساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل وبانها تظهر جانب التوزيع إضافة الى المتوسط، واخيرا انها تشير الى فجوة التأخر .إذا كانت الجواب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة او ليست معروفة بوضوح، لذا فان المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور العدالة والامن والتعليم وعناصر اخرى في الجانب الاجتماعي .على الرغم من ان المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين فأنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعارف المستعملة في جمع البيانات، أو استنادها الى مسوح بالعينة محدودة الحجم او بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

ومن اهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي :

- ➢ السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر

[1]محمد عدنان وديع مرجع سبق ذكره، ص.7

- نسبة السكان العاطلين عن العمل
- لصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المئوية للنمو السكاني

3.المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث للهواء المحيط بالمناطق الحضرية؛

4.المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي :

- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الاتفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

5.مؤشرات الحاجة الأساسية: قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجة البشرية الأساسية، واقترحوا صيغ تصنيف لها، وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة .يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات

في اشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري
- نقاط استرشاديه للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقييم وتوزيع وكفاءة)
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجة الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا
- تحديد فجوة اشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم هوة أو اتساعها، وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك
- تقييم أثار السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الإصلاح.

6.مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة: تختلف هذه المؤشرات وتنقسم الى كل من – :أ قياس الرفاه : يطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والانفاق الكلي والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة بالنسبة للفرد، انفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء بالنسبة للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الاسرة بالنسبة للفرد، نسبة الانفاق على الغذاء إلى الانفاق الكلي للأسرة .ب –نوعية الحياة :يختلف مفهوم نوعية الحياة من شخص إلى آخر ومن زمن لآخر ومن مكان لآخر، كما أنه قد يستعمل عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة من حيث محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك اسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم هناك جهود دولية واقليمية لقياس نوعية الحياة وما يتعلق بها، ومنها برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الذي انطلق في أواخر السبعينات، وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات

ثانيا: قياس التنميـة[1] :تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة .فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي :

1 –اختيار المتغيرات.

02 –تقدير أهمية هذه المتغيرات.

03 –وسيلة إيجاد مؤشر مركب.

04 –فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي :

01 –البعد التقني.

02 –البعد الديمغرافي.

03 –البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.

04 –البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكررا، ولذلك فإن المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها .

بعدها اقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة للتنمية، وذلك في محاولة لإيجاد مقياس ذا معنى، وتم الاتفاق على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير

[1]أحمد محمد عبد العال (2009)، **جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية**، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.

مناسب وكاف للاستخدام، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس آراء أوسع أو أعمق لمشكلة التنمية، ولكن لسوء الحظ كان لكل مقياس جوانب ينفرد بها، ولم يكن لأي منها شمولية القياس .

الأدلة المركبة لقياس التنمية[1]:

تم إعداد العديد من الادلة من جهات علمية ودولية وحتى مجلات مختصة لقياس التنمية، نذكر باختصار أهمها والأكثر انتشار وتداولا، وهي أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان .

01 –دليل مستوى المعيشة:

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل اشباعها إسهاما في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والأمن، وأضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية .

مستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة، وان اشباع معظم الحاجات قابل للقياس ويمكن قياسه، فقط تلك الحاجات القابلة للقياس، هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شيء آخر .

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين الضروريات والترفيهيات أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن، ويستثني من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل، وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والثقافية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية .

02 –دليل نوعية الحياة:

[1]- محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص9

اعتبر Liu Liu وهو معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة الأمريكية، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية، وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن قياسه من سلع وخدمات وثراء مادي...إلخ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل مالا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، العاطفة، ...إلخ، وقد استعمل تسع مؤشرات بجملة من المتغيرات القابلة للقياس تجاوزت في مجملها 100 متغير .

03 –الدليل العام للتنمية :

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية (UNRISD) الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية واعداد دليل مركب عنها، نذكر دراسة الأستاذ "قراناهت وآخرون" سنة 1985 والتي استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية، بدأت الدراسة بـ 100 متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى 40 مؤشرا سميت "مستودع المؤشرات" وضعت عن 120 بلدا في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشرا سميت "المؤشرات النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما عرضت الدراسة قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر وأسلوب نقاط الاتصال، ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية، بل بردفه بصورة إجمالية عن مختلف المكونات .

04 –دليل التنمية البشرية :

يعتبر مفهوم التنمية البشرية أرحب مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، فكثيرا ما يضيع الهدف من التنمية في زخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصادية للنمو والتضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية، ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية .

ولقد تزايد استخدام "دليل التنمية البشرية" كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مكونات هي: "الصحة والتعليم والدخل"، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات التالية :

-توقع أمل الحياة عند الولادة.

-معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

-المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم.

-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله، مما سمح بتحسن ملحوظ سواء على مستوى الشمول أو على مستوى التركيب أو تقنية الحساب .ورغم الادراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع التنمية في الدول، ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم، إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن استخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال التنمية.

لم تلق الأدلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولا واجماعا حسنا، ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديد منها، وأهم انتقادات وجهت لهذه الأدلة المركبة تتمحور فيما يلي:[1]

- المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الافرادية للرفاه، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عن محاولة اختصار جوانب

مختلفة من الرفاه والتنمية في دليل واحد أو أدلة محددة العدد لنوعية الحياة.

[1] محمد عدنان وديع،مصدر سبق ذكره،ص 10

- صعوبة وجود طريقة موضوعية لوزن وتصنيف مختلف مؤشرات الرفاه، وبالتالي مهما كانت المقاربة فلابد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم.
- قلة الارشاد النظري ليحكم خيار المؤشرات وبالتالي التحكم هو الغالب.
- من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.
- قد يرى بعض المهتمين في الأدلة المركبة مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو أنها مجرد تمرين ذهني.
- صحة التدريج للدليل والمكونات.

ومنه يمكننا القول ان محددات التنمية الاقتصادية تعبر عن العوامل التي تؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير البلدان والمجتمعات. حيث تشمل هذه المحددات عدة عوامل مثل الاستثمار، والابتكار، والبنية التحتية، والتعليم، والسياسات الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وحماية البيئة وبالتالي فإن هذه المؤشرات تساعد في فهم اداء الاقتصاد والمجتمع وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جوده الحياة للسكان.

المبحث الثاني: دور الشراكة العمومية الخاصة في تحسين التنمية الاقتصادية

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عنصر أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية. فالقطاع الخاص يُمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات والابتكار وخلق فرص العمل، بينما يمتلك القطاع العام القدرة على وضع السياسات والتشريعات وتوفير البنية التحتية الأساسية التي تدعم الأعمال التجارية.

تتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص استفادة من قدرات كل منهما وتعزيز التفاعل الإيجابي بينهما، حيث يمكن للحكومة توفير الإطار القانوني والمؤسسي المناسب لتشجيع الاستثمارات الخاصة وخلق بيئة أعمال مواتية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكة العمومية–الخاصة أن تساهم في تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل، مما يعزز البيئة الاقتصادية ويجذب المزيد من الاستثمارات.

بشكل عام، فإن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص يعزز الاستدامة الاقتصادية ويعمق التأثير الإيجابي لجهود التنمية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات.

المطلب الأول: دور الشراكة العمومية الخاصة في التقليل من البطالة.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة حيوية في التصدي لمشكلة البطالة. بالتعاون مع الحكومات، يمكن للشركات الخاصة توفير فرص العمل من خلال تعزيز الاستثمارات وتوسيع نطاق الأعمال. وتشمل الخطوات مثل تقديم الحوافز للشركات لتوظيف المزيد من العمال، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال لخلق وظائف جديدة، وتوفير برامج تدريبية لزيادة مهارات العمالة وتوظيفها في القطاعات الحيوية للاقتصاد. بهذه الطريقة، يمكن للشراكة العمومية–الخاصة أن تلعب دورًا محوريًا في خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

قبل التطرق الى دور الشراكة في التقليل من البطالة يجب التطرق أولا الى:

- **تحديات سوق العمل والبطالة**

تحديات سوق العمل والبطالة تشكل جزءًا أساسيًا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول. وهذه بعض التحديات الرئيسية التي تواجه سوق العمل وتساهم في زيادة معدلات البطالة[1]:

نقص الوظائف: تشير بيانات البطالة إلى وجود نقص في عدد الوظائف المتاحة مقارنة بعدد الباحثين عن عمل، مما يجعل من الصعب على الأفراد العثور على فرص عمل مناسبة.

تغيرات التكنولوجيا: يسفر التطور التكنولوجي السريع والتقدم في الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي عن تغييرات هيكلية في سوق العمل، مما يؤدي إلى تقليل حاجة الشركات إلى العمالة البشرية في بعض القطاعات.

قلة المهارات المطلوبة: قد لا تكون مهارات العمالة المتاحة متناسبة مع متطلبات سوق العمل الحالية، مما يؤدي إلى فجوة في المهارات وتعذر توظيف العمالة القادرة على القيام بالمهام المطلوبة.

تغيرات هيكلية في الصناعة: تتعرض بعض الصناعات لتحولات هيكلية نتيجة للتطور التكنولوجي والتغيرات في الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض عدد الوظائف المتاحة في تلك الصناعات.

[1] بودخدخ كريم،"رؤية نظرية حول تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، ورقة بحثية ضمن الملتقى الاول حول"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائر و التحضير لمرحلة ما بعد البترول"،21،20 نوفمبر 2011،جامعة جيجل،ص6

تغيرات في سوق العمل الموسمي: قد يتعرض العمال للبطالة بشكل موسمي نتيجة لتغيرات في الطلب على العمالة في فترات معينة من السنة، مثل الفصول الزراعية أو فترات العطلات.

عوامل اقتصادية وسياسية: تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية مثل الركود الاقتصادي، وتغيرات السياسات الحكومية، والحروب التجارية على سوق العمل وقد تزيد من معدلات البطالة.

عدم التطابق في المهارات :(Mismatch of Skills) يعاني بعض الباحثين عن العمل من عدم تطابق المهارات بين ما يمتلكونه وبين ما تتطلبه الوظائف المتاحة. هذا العدم التطابق يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة على الرغم من وجود الوظائف الشاغرة[1].

تحولات في هيكل العمل وأساليب العمل: يشهد العالم تغيرات في هيكل العمل وأساليب العمل نتيجة للتقدم التكنولوجي وظهور الاقتصاد الرقمي، مما يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة.

تأثير الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية: تشهد البلدان أحيانًا أزمات صحية مثل جائحة كوفيد-19 أو كوارث طبيعية مثل الزلازل والفيضانات، مما يؤثر على سوق العمل ويزيد من معدلات البطالة.

تغيرات في هيكل السكان: يمكن أن يؤدي تغير هيكل السكان، مثل تزايد نسبة الشباب أو زيادة نسبة كبار السن، إلى تحديات في سوق العمل، حيث يحتاج كل فئة عمرية إلى احتياجات وفرص عمل مختلفة.

تأثير التعليم والتدريب: جودة التعليم والتدريب يمكن أن تؤثر على مدى قدرة الفرد على الحصول على فرص عمل ملائمة، لذا تحتاج الدول إلى تحسين نظم التعليم والتدريب لتوفير المهارات المطلوبة.

العوامل الجغرافية والمناخية: تلعب العوامل الجغرافية والمناخية دورًا في تحديد فرص العمل في بعض المناطق، حيث قد تكون بعض المناطق ذات اعتماد اقتصادي محدود مما يؤثر على توافر الوظائف.

تتطلب مكافحة هذه التحديات جهودًا متعددة الجوانب تتضمن تطوير سياسات العمل الفعّالة، وتعزيز التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع الاستثمار وخلق بيئة أعمال مواتية. تحتاج هذه

[1] بودخدخ كريم،مرجع سبق ذكره،ص07

التحديات إلى استراتيجيات فعّالة لمعالجتها، بما في ذلك تحفيز النمو الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الناشئة والمبتكرة، وتحسين التعليم والتدريب المهني لتناسب احتياجات سوق العمل الحديثة، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز فرص العمل وخلق بيئة مواتية للأعمال

اذن بشكل عام، تساهم الشراكة العمومية الخاصة في خلق بيئة اقتصادية أكثر دينامية وفعالية، مما يساهم في تحسين فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في المجتمعات المعنية.

دور الشراكة العمومية الخاصة في التقليل من البطالة

تلعب الشراكة العمومية الخاصة دورا كبيرا في التقليل من البطالة وذلك من خلال: [1]

- **تعزيز الاستثمارات** :يمكن للحكومات توفير الحوافز والإجراءات الضريبية المشجعة للشركات الخاصة للقيام بالاستثمارات، وتوسيع أعمالها، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة
- **توجيه الاستثمارات:** يمكن للحكومات توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الحاجة الملحة للعمالة، مثل الصناعات الناشئة والمتقدمة التي تتطلب مهارات خاصة.
- **تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة** :تعزيز ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يخلق فرص عمل للشباب والعمالة.
- **دعم الابتكار والصناعات الجديدة** :يمكن للحكومات والشركات الخاصة التعاون على دعم الابتكار وتشجيع الصناعات الجديدة والناشئة التي تخلق فرص عمل جديدة.
- **تحسين الخدمات العامة:** يمكن للشراكة العمومية الخاصة تحسين جودة الخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة، مما يؤدي إلى تعزيز البيئة الاقتصادية وخلق فرص عمل إضافية في هذه القطاعات.
- **تعزيز الاستدامة الاقتصادية:** بواسطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق توازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وإيجاد فرص عمل تدوم على المدى الطويل.

[1] محمد ايمن بوشمال، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر –تخصص ادارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ام البواقي، 2021/2020،ص 17

- **تنمية البنية التحتية:** يمكن لمشاريع PPP تمويل وبناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ. يتم خلق فرص عمل مباشرة أثناء عمليات البناء، ومن الممكن أيضًا أن توفر هذه المشاريع فرص عمل دائمة في المجتمعات المحلية بعد الانتهاء منها.
- **تحفيز النمو الاقتصادي:** تعتبر الشراكة العمومية الخاصة أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال استخدام الاستثمارات الخاصة لتمويل المشاريع العامة. يمكن لهذا النمو أن يحفز الطلب على العمالة ويسهم في خلق فرص عمل جديدة.
- **تعزيز الشفافية والكفاءة:** تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية والكفاءة في إدارة المشاريع العامة. ومن خلال تحسين إدارة المشاريع، يمكن تقليل التكاليف وزيادة فعالية الإنفاق العام، مما يؤدي إلى إفساح المجال لمزيد من الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
- **تنمية القدرات البشرية:** يمكن لمشاريع PPP أن تدعم تنمية القدرات البشرية من خلال توفير فرص تدريب وتطوير المهارات للعمالة المحلية. ومن خلال تحسين مهارات العمالة، يمكن تعزيز فرص التوظيف وتحسين المستوى العام للمعيشة.
- **المساهمة في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية:** يمكن لمشاريع PPP أن تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعزز الاستدامة على المدى الطويل. وعندما يكون الاقتصاد مستدامًا، يزداد الثقة بالاستثمار ويتم توفير المزيد من فرص العمل

بشكل عام، تساهم الشراكة العمومية الخاصة في خلق بيئة اقتصادية أكثر دينامية وفعالية، مما يساهم في تحسين فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في المجتمعات المعنية.

المطلب الثاني: دور الشراكة العمومية الخاصة في زيادة الدخل القومي

تعتبر الشراكة العمومية الخاصة أداة فعالة في زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. بالتعاون بين الحكومات والشركات الخاصة، يمكن تحقيق زيادة في الدخل القومي من خلال عدة آليات، منها تقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية للشركات لتعزيز الاستثمارات وتوسيع نطاق أعمالها. كما يمكن توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز القدرات التنافسية للبلد، وزيادة صادراته، مما يساهم في زيادة الدخل القومي بشكل ملموس.

تلعب الشراكة العمومية الخاصة دورًا هامًا في زيادة الدخل القومي من خلال عدة طرق:[1]

- **تعزيز الاستثمارات:** يمكن للحكومات استخدام الشراكة مع القطاع الخاص لتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية، مثل الصناعات الاستراتيجية والبنية التحتية الحيوية، مما يعزز الإنتاج والإيرادات وبالتالي زيادة الدخل القومي .
- **تحسين بيئة الأعمال:** من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف وتوفير الحوافز، يمكن للحكومات تحفيز الاستثمارات الخاصة وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما يساهم في زيادة الدخل القومي.
- **تطوير الصادرات** :يمكن للشراكة العمومية–الخاصة توجيه الجهود نحو تطوير الصادرات وتعزيز قدرة البلد على تحقيق توازن التجارة الخارجية، مما يزيد من الإيرادات الوطنية
- **تعزيز القطاعات الاستراتيجية:** يمكن للحكومات توجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل التكنولوجيا والابتكار والصناعات الناشئة، مما يعزز القدرة التنافسية ويزيد من الدخل الوطني.
- **توظيف العمالة:** بإشراك القطاع الخاص في المشاريع الكبيرة والمتوسطة، يمكن خلق فرص عمل جديدة وتوظيف المزيد من العمالة، مما يزيد من المساهمة في الناتج الوطني.

[1] محمد ايمن بوشمال،مرجع سبق ذكره،ص 18

- **تنمية الصناعات التصديرية** :يمكن للحكومات والشركات الخاصة التعاون على تطوير وتعزيز الصناعات التصديرية، وتسويق المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، مما يزيد من العائدات الخارجية ويعزز الدخل القومي.
- **تعزيز القطاعات السياحية** :بالاستثمار في السياحة وتطوير المناطق السياحية، يمكن زيادة الإيرادات من السياحة الوافدة وتعزيز الدخل القومي.
- **تطوير البنية التحتية الرقمية** :يمكن للشراكة العمومية–الخاصة العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الاتصالات والإنترنت، مما يعزز التواصل والتجارة الإلكترونية ويزيد من فرص العمل والإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي.[1]

من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكن تعزيز الدخل القومي بشكل مستدام وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

تلخيصًا، فإن تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص يعتبر أحد السبل الفعّالة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي عبر تحفيز الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور الشراكة العمومية الخاصة في زيادة القدرة الشرائية

تعتبر الشراكة العمومية الخاصة (PPP) أحد الآليات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين. فبالتعاون بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق تأثير إيجابي على الاقتصاد بأكمله وبالتالي زيادة الدخل الشخصي والقدرة الشرائية. تعزز الشراكة العمومية–الخاصة القدرة الشرائية من خلال الآتي[2]:

- **توفير فرص العمل:** يمكن للشراكة العمومية–الخاصة إنشاء فرص عمل جديدة عن طريق تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية والصناعية والخدمية، وهذا يؤدي إلى توظيف العمالة وزيادة الدخل.
- **تحسين الرواتب والأجور:** من خلال دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات، يمكن زيادة الطلب على العمالة مما يزيد من الرواتب والأجور وبالتالي يزيد من القدرة الشرائية للمواطنين.

[1] محمد ايمن بوشمال،مرجع سبق ذكره،ص 19

[2] انفال سريدي،واقع الشراكة عام خاص ي الجزائر،مذكرة ماسر تخصص ادارة اعمال،جامعة قالمة،2018،ص 26

- **توفير الخدمات الأساسية بتكلفة منخفضة:** من خلال الشراكة، يمكن تقديم الخدمات الأساسية مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء والنقل بتكلفة منخفضة، مما يساهم في تقليل نفقات المواطنين وزيادة قدرتهم الشرائية.
- **تعزيز البنية التحتية الاقتصادية:** من خلال استثمارات في تحسين البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات والمطارات والموانئ، يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل، مما ينعكس إيجاباً على أسعار السلع والخدمات ويزيد من القدرة الشرائية للمواطنين.
- **تعزيز القطاعات الصناعية والخدمية:** يمكن للشراكة تنمية القطاعات الصناعية والخدمية وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، مما يعزز تنويع الاقتصاد ويزيد من فرص العمل والدخل وبالتالي زيادة القدرة الشرائية.
- **تحسين الظروف المعيشية:** بالمساهمة في توفير الإسكان المناسب والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، يمكن للشراكة العمومية–الخاصة أن تحسن الظروف المعيشية للمواطنين، مما يزيد من قدرتهم على الاستهلاك والتوسع في النفقات.
- **توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة:** من خلال تشجيع الاستثمارات في الصناعات المحلية وتحسين البنية التحتية، يمكن تقليل تكاليف الإنتاج وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة، مما يعزز القدرة الشرائية للمواطنين.
- **تعزيز الاستهلاك الداخلي:** من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي للسلع والخدمات المحلية، يمكن تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
- **تحسين البيئة الاستهلاكية:** من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، يمكن تحفيز الطلب على السلع والخدمات، مما يزيد من الإنتاج ويعزز القدرة الشرائية للمستهلكين.
- **توفير التمويل اللازم:** يمكن للشراكة العمومية–الخاصة توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات لتحسين ظروفهم المالية، سواء من خلال تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة أو توفير الدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **توفير التمويل اللازم:** يمكن للشراكة العمومية–الخاصة توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات لتحسين ظروفهم المالية، سواء من خلال تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة أو توفير الدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

باختصار، يمكن أن تلعب الشراكة العمومية–الخاصة دوراً كبيراً في تعزيز القدرة الشرائية من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الرواتب والأجور، وتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة، وتعزيز البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الاقتصاد.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها.

إن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييرا حضاريا ستناول ابنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر... ويضمن حقً المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ... وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم ..... إلخ.

تمثل التنمية الاقتصادية عمودًا فقريًا في استراتيجيات التطوير للبلدان، إذ تشكل محركًا أساسيًا لتعزيز الرفاهية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. يتضمن دور التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفجوات الاقتصادية، وتعزيز التجارة الدولية، وتحسين جودة الحياة.

تعتبر الشراكة العمومية–الخاصة أساسية في خلق بيئة اقتصادية مواتية تدعم خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.

تلعب الشراكة العمومية–الخاصة دوراً كبيراً في تعزيز القدرة الشرائية من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الرواتب والأجور، وتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة، وتعزيز البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الاقتصاد

إن تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص يعتبر أحد السبل الفعّالة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي عبر تحفيز الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية.

الفصـــــــل الثالــث:

دور الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

كما ذكرنا سابقا تعتبر الشراكة العمومية الخاصة من الآليات الحديثة التي تسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال جمع القطاعين العام والخاص في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير الخدمات العامة. حيث تساهم في تعزيز وتوفير الحاجات الضرورية لمجتمعاتها من خلال تقديم خدمات ذات جودة متميزة في ظل متطلباته المتزايدة وهو ما دفع بالكثير من الدول إلى الاهتمام أكثر بهذا التوجه لأجل إشباع رغبات مواطنيها.

من خلال هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على أهم التجارب العربية والاجنبية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا التعرف على الدروس المستفادة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها في سياقات مختلفة، مما يعزز الفهم والتطبيق الفعال لهذه الآلية الحديثة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة.

المبحث الأول: تجارب عربية في الشراكة العمومية الخاصة

تعتبر الشراكة العمومية الخاصة في العالم العربي آلية حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية. تتجسد هذه الشراكة في التعاون الاستراتيجي بين القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف تنمية البنية التحتية، وتعزيز الخدمات العامة، وتحفيز الابتكار والريادة في الأعمال.

تتنوع تجارب الشراكة العمومية الخاصة في العالم العربي بحسب الاقتصادات والاحتياجات المحلية، وتشمل مشاريع في مجالات الطاقة، والنقل، والصناعة، والسياحة، والتعليم، والصحة، وغيرها. حيث تبرز هذه التجارب كمحفز للتطوير الشامل ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز قدرة الدول على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، فإن الشراكة العمومية الخاصة في العالم العربي تواجه تحديات عديدة، من بينها البيروقراطية، وضعف الإدارة، ونقص التمويل، والتغيرات السياسية والاقتصادية. إلا أن الإرادة السياسية والتزام القطاعين العام والخاص يمثلان السبيل لتجاوز هذه التحديات وتعزيز الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

من خلال دراسة وتحليل تجارب الشراكة العمومية الخاصة في العالم العربي، يمكننا استخلاص الدروس المستفادة وتحديد السبل الفعَّالة لتعزيز هذه الآلية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، في دراستنا هذه سنتطرق الى تجربتين عربيتين في إطار الشراكة العمومية الخاصة.

المطلب الأول: التجربة السعودية

تتمتّع المملكة العربية السعودية بأهمية استراتيجية متميزة، لا سيّما في العالم العربي والاسلامي، وذلك باعتبارها بلد الحرمين الشريفين حيث الكعبة الشريفة في مكّة والمسجد النبوي في المدينة المنورة. وفي سياق النشاط العمراني والحداثي الكبير الجاري في المملكة عقب إعلان رؤية 2030، برزت حاجة لابتكار نظام مواصلات عصري لاستيعاب أعداد الحجاج الكبيرة سنوياً وتوفير سبل الراحة اللازمة لهم، ومن هُنا بعثت فكرة مشروع قطار الحرمين كحل مبتكر وعصري.. فما هي أبرز ملامح مشروع قطار الحرمين هذا؟

- **نشأة عقود الشراكة في السعودية**

لقد كان وضع شراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية سابقًا يمر في العديد من التحديات منها أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في عام2007 يعتبر نظامًا قديمًا وتقليديًا لم ينص على طرق تعاقد تشمل على التفاوض بين الجهة الإدارية وبين المتعاقد معها ولكن في الآونة الأخيرة تمر المملكة العربية السعودية بعملية تغيير كبيرة قد تمتد إلى الالتزام بوضع إطار تنظيمي يعزز فرص نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعيدًا عن نموذج مشاريع المشتريات التقليدية، وتعتبر عقود الشراكات أحد المكونات الرئيسية لبرنامج التحول الوطني السعودي الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من الناتج المحلي بحلول عام 2030 كما يعد اهتمامها الحالي بهذه العقود مدفوعًا في المقام الأول تراجع الإيرادات الحكومية على خلفية تراجع أسعار النفط وتتمثل أبرز المزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكات في أنها تضمن الحفاظ على تقديم

مستويات عالية من الخدمة دون تحمل الحكومة لمصروفات ضخمة حيث إن المملكة هي أكثر دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا نشاطًا في مجال الشراكات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي بينت أن هناك حاجة لأن يتم تطوير الإطار التنظيمي السعودي بهدف تحقيق نمو أكبر في الشراكات كذلك ضرورة التغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية بهدف خلق شراكة حقيقية ناجحة بصورة أكبر.[1]

- **تجربة قطار الحرمين:**

قامت الحكومة السعودية بإبرام عقد من نوعBOT مع مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في مجال السكك الحديدية والنقل السريع منهم شركة سيمنز الألمانية وشركة بومباردية الكندية، من اجل بناء البنية التحتية لمشروع قطار الحرمين.

يعتبر مشروع مترو الحرمين أحد المشاريع الضخمة التي يمولها صندوق الاستثمارات العامة السعودي. يمر القطار من خلال محافظة جدة ومطار الملك عبدالعزيز ومروراً بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية, يُعد قطار الحرمين من أضخم مشروعات النقل العام في منطقة الشرق الأوسط برمّتها، إذ يتألف بالأساس من خط حديدي كهربائي مزدوج يصل بين مكّة المكرمة والمدينة المنورة، إذ تبلغ تكلفة مشروع قطار الحرمين حوالي 60 مليار ريال نظراً لربطه بين المدينتين المقدستين بخطوط حديدية، يبلغ طول سكة قطار الحرمين 450 كيلومتر. يشتمل مسار قطار الحرمين على 5 محطات للركاب، وتقدر سرعة قطار الحرمين نحو 300 كيلومتر في الساعة، ويشمل حوالي 35 قطاراً بسعة 417 مقعداً للقطار الواحد. كما يمتاز بتجهيزه الجيد حيث تتوفّر فيه أفضل وسائل الراحة وفق أعلى المعايير والمواصفات، ناهيك عن مساحته الواسعة التي تزيد عن 503 آلاف متر مربع والتي تبتعد عن الحرم المكي أقل من 4 كيلومترات. والأهم من كل ذلك، طاقة القطار الاستيعابية التي تصل إلى 19,500 مسافر في الساعة الواحدة، سواء أكانوا قادمين أم مغادرين بالإضافة إلى احتضانها مركزاً حديثاً للنقل بالأجرة والحافلات لنقل الركاب من وإلى الحرم المكي. وفيما يتعلّق بالأسعار، فإن سعر الرحلة يتراوح بين محطتي الركاب بجدّة ومكة المكرمة يبدأ من 40 ريالاً لدرجة الضيافة و50 ريالاً لدرجة الأعمال، بينما يبدأ سعر الرحلة من 150 ريالاً للرحلة بين مكة المكرمة والمدينة المنورة على درجة الضيافة و250 ريال لدرجة الأعمال, لا شكّ أن مشروعاً بهذه الضخامة لا بدّ وأن تتوفّر فيه أعلى معايير الراحة والضيافة، إذ تضم المحطات فيه المبنى الرئيسي وصالات القدوم والانتظار والمغادرة إلى جانب مركز الدفاع الوطني، بل إنه يحتضن أيضاً مهابط للطائرات المروحية وأرصفة لوقوف القطارات وانتظار الاركاب. ناهيك عن سلسلة من المطاعم والمحلات التجارية والمقاهي على امتداد محطات قطار السعودية الأكبر، أخيراً ينبغي الإشارة إلى محطات القطار في مكّة المكرمة، إذ تقع المحطة النهائية الأولى على المدخل الرئيس للمدينة المقدسة على الدائري الثالث في حي الرصيفة، وتبعد

[1] مها ناصر السدرة، نوره ناصر الدوسري، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية,(5)3 ,2019,ص ص76 111.

عن الحرم المكي الشريف مجرّد 3 كيلومترات. أما المحطة الثانية فتقع في مدينة المعرفة الاقتصادية على طريق الملك عبد العزيز وعلى امتداد الحرم النبوي الشريف بحوالي 6 كيلومترات. بينما أنشئت محطة محافظة جدّة في وسط المدينة وتحديداً في حي السليمانية على تقاطع طريق الحرمين مع طريق الملك عبد الله. وهنالك محطة المدينة التي تعتبر تحفة فنية معمارية بحق، إذ يضم المبنى الرئيسي 19 مصعداً من شأنه تعزيز الحركة الانسيابية للمسافرين والقادمين عبر المحطة فضلاً عن الأدراج الموازية للسلالم الكهربائية التي يبلغ عددها 12 ومنطقة أرصفة للقطارات وانتظار المسافرين وصالة كبار الشخصيات.[1]

ومنه نستخلص ان تجربة قطار الحرمين في السعودية تهدف إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، حيث تسعى إلى تحسين التنقل الداخلي في المملكة، من خلال توفير وسيلة سريعة وفعالة لنقل المسافرين بين المدن الرئيسية مثل جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وكذا تهدف إلى تحسين تجربة الحجاج والزوار، حيث يوفر القطار راحة وسرعة في التنقل بين المواقع المقدسة، ويساهم بشكل كبير في تقديم خدمات نقل مريحة وآمنة للمسافرين خلال فترات الحج والعمرة. وأخيرًا، تعمل تجربة قطار الحرمين على دعم جهود المملكة في التحول الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، من خلال تعزيز البنية التحتية وتقديم خدمات نقل حديثة ومتطورة تلبي احتياجات المسافرين المحليين والدوليين.

المطلب الثاني: التجربة المصرية

تمتلك مصر تاريخاً طويلاً ومتنوعاً في استخدام وتطبيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تعتبر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص واحدة من الوسائل الرئيسية التي تعتمدها مصر في تنمية البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي.

تعتبر مصر واحدة من الدول الرائدة في المنطقة في مجال استخدام عقود الشراكة لتنفيذ المشاريع الكبيرة والمهمة. فمن خلال تلك التجارب، تعززت قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية الضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، فمن أبرز تجارب الشراكة في مصر مشاريع في مجالات متنوعة مثل النقل والطاقة والاتصالات والسياحة والبنية التحتية الحضرية. على سبيل المثال، يُعتبر مشروع قناة السويس الجديدة ومشروع مدينة العلمين الجديدة ومشروع الطرق والجسور الكبيرة والمشاريع السكنية الضخمة من بين المشاريع الرئيسية التي تم تنفيذها بواسطة عقود الشراكة في السنوات الأخيرة.

[1] موقع الكتروني http://www.bayut.sa, 12:02

- **نشأة عقود الشراكة في مصر:**

تعتبر مصر دولة رائدة في مجال الشراكة بين القطاعينّ العام والخاص حيث تبنت نماذج الشراكة الأنجلو-سكسونية في قطاعات مختلفة كالتربية والتعليم، المستشفيات ومعالجة المياه العادمة وتشييد البنيات التحتية الخاصة للنقل فإيمانا من الدولة المصرية بدور القطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية لاي حكومة، فقد نص دستور جمهورية مصر العربية 2014 في مادته (36) بفصل المقومات الاقتصادية على أن تعمل الدولة علي تحفيز

القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.[1]

بحيث لم يكن الإطار القانوني يشجع على بلورة عدد كبير من المشاريع وهذا هو السبب الذي جعل الحكومة المصرية تطلق سنة 2006 سياسة على المدى الطويل الهدف من ورائها تشجيع الشراكات بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص وخصوصا فيما يتصل بالبنيات التحتية، والتي تلاها تأسيس هيئة متخصصة هي الوحدة المركزية لمشاركة القطاع الخاص بوزارة المالية المصرية حيث تم اعتماد قانون خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال شهر ماي 2010 تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الشعب المصري والمتمثل في صدور القانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 238 لسنة 2011 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ، إذ قد كان من المرتقب أن يأخذ جزءا من بين 32 مشروعا الذي سيشمله المخطط الاستراتيجي الحكومي

برسم سنوات 2014-2010 بمبلغ إجمالي يصل إلى 23،15 مليار دولار، حيث أن صيغة الشراكة بين القطاعين تهم قطاعات البنيات التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه العادمة والنقل، غير أنها تأخرت بسبب الظروف السياسية التي عرفتها مصر.

فمصر حسب تصريحات العديد من الخبراء الدوليين يراهنون على أنها كانت من أوائل البلدان التي وضعت برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص مما يتيح نماذج تمويل بديلة لتلبية احتياجات التطوير في البنية التحتية، موضحين أن أهم التحديات التي تواجه جذب الاستثمار الخاص في البنية التحتية ومشاريع التطوير من خلال تطبيق نماذج الشراكة من خلال طرح إجراءات جديدة لتحفيز الاستثمارات الخاصة في مشاريع تطوير البنية التحتية.

[1] د. مجاهد سيد أحمد، أ. حاج قويدر عبد الهادي، أ. الحاج مختار محمد خير الدين، **واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية** ص ص 08/07.

أهم مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر:

- **مشروع قناة السويس**

مشروع قناة السويس الجديدة هو واحد من أكبر مشاريع الشراكة العمومية الخاصة في مصر ومن أهم المشاريع البنية التحتية في العالم .تم إطلاق المشروع في عام 2014، وهدفه الرئيسي هو توسيع وتعميق القناة القديمة لتسهيل حركة الملاحة البحرية وزيادة قدرتها التشغيلية. تضمن المشروع إنشاء قناة جديدة بجانب القناة القديمة في بعض المناطق، مما يمكنها من استيعاب مزيد من حركة الملاحة وتمكين مرور السفن بشكل أسرع وأكثر كفاءة . وقد شمل المشروع أيضًا تعميق وتوسيع القسم القائم من القناة لتمكين مرور السفن الكبيرة بشكل أكثر يسرًا وسهولة.

يعتبر مشروع قناة السويس الجديدة استثمارًا استراتيجيًا هامًا لمصر، حيث يساهم في تعزيز الاقتصاد القومي عبر زيادة الإيرادات من رسوم المرور وتوفير فرص عمل، كما يعزز دور مصر كمركز للتجارة العالمية والملاحة البحرية وتحفيز النمو الاقتصادي

تم تنفيذ المشروع بالتعاون بين الحكومة المصرية وشركات القطاع الخاص المصرية والدولية، وقد جذب استثمارات هائلة لتنفيذه وتطويره، حيث يعتبر إنجازًا هامًا في تاريخ البنية التحتية والملاحة البحرية في مصر والعالم.

مشروع قناة السويس الجديدة هو مشروع ضخم تم البدء فيه في عام 2014وافتتح رسميًا في أغسطس2015 . يهدف هذا المشروع لتوسيع وتعميق القناة القديمة بهدف زيادة طاقتها التشغيلية وتحسين كفاءتها .كما هدف أيضًا إلى توفير مسار جديد للسفن وتخفيف الازدحام في القناة القديمة.

تم تمويل المشروع بشكل رئيسي من خلال استثمارات مصرية محلية بالإضافة إلى إصدار سندات دولية .كما قدمت الحكومة المصرية تخفيضات على الرسوم لجذب المستثمرين.

أثار المشروع قلقًا بشأن تأثيره على البيئة المحلية، بما في ذلك تغييرات في تدفق المياه وتأثيره على الحياة البحرية .لذلك، اتخذت الحكومة المصرية إجراءات للحد من التأثير البيئي وحماية البيئة المحلية

شهد مشروع قناة السويس الجديدة مشاركة عدة أطراف، من بينها:[1]

الحكومة المصرية :كانت الحكومة المصرية الجهة الرئيسية في تنفيذ وإدارة المشروع، حيث كانت تتولى الإشراف العام والتنظيم وتوفير الدعم اللازم للمشروع.

الهيئة القومية للسويس :تعتبر الهيئة القومية للسويس هي الجهة التنفيذية التي تشرف على تشغيل وصيانة قناة السويس بشكل عام، ولها دور رئيسي في تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة.

[1] مجاهد سيد أحمد،مرجع سبق ذكره،ص 09

الشركات الهندسية والإنشائية :شاركت العديد من الشركات الهندسية والإنشائية المصرية والعالمية في تنفيذ المشروع، مثل شركة "الشركة المصرية للقناة "وشركة "أوراسكوم للإنشاءات "وشركة "الجيكو "وغيرها.

المستثمرين الخاصين :شاركت بعض الشركات الخاصة المصرية والدولية كمستثمرين في تمويل المشروع، حيث تم استخدام القروض والاستثمارات الخاصة في تمويل جزء من تكلفة المشروع.

المقاولون العامون :شاركت العديد من شركات المقاولات المصرية والدولية في تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروع، مما شمل الحفر والتكنولوجيا البحرية والأعمال الهندسية الأخرى.

باختصار، مشروع قناة السويس الجديدة هو إنجاز هندسي واقتصادي ضخم يعكس التزام مصر بتحسين البنية التحتية وتعزيز دورها كمركز للتجارة العالمية والملاحة البحرية.

- **مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس:**[1]

مشروع شراكة مع القطاع الخاص الجديد لبناء المدارس هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة، حيث قامت من خلاله الهيئة العامة للأبنية التعليمية – بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص –بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم وبناء 345 مدرسة جديدة في 18 محافظة مقسمة إلى 7 مجموعات جغرافية، وتجهيز هذه المدارس وصيانتها وتمويلها وإمدادها بالخدمات غير التعليمية (بما في ذلك أعمال الصيانة، والنظافة، ومكافحة الأوبئة، وخدمات الأمن، ومكاتب المعلومات وحل المشكلات وغير ذلك من الخدمات) على مدى فترة زمنية تمتد لـ 15 عاما، وذلك من خلال مناقصة عالمية تنافسية. يعد هذا المشروع هو المرحلة الأولى من برنامج ضخم متوقع أن يشمل بناء 2210 مدرسة عامة جديدة خلال الخمس سنوات القادمة بذات النظام .إضافة إلى ذلك فقد جرى طرح المناقصات الخاصة بهذا المشروع وفقا للقانون رقم 89 لسنة 1998 والذي ينظم المناقصات و المزايدات لتنفيذ الأعمال العامة ، إذ يتم طرح كل مجموعة من المجموعات الجغرافية السبع منفصلة بحيث يسمح لشركات القطاع الخاص بالاشتراك في المناقصة الخاصة بمجموعة أو أكثر حسب ما يتراءى لها ،ففي هذا الصدد قامت الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتعيين عدد من المستشارين في مجالات مختلفة لتقديم المساعدة و تيسير عملية إبرام العقود، كما تم التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كاستشاري رئيسي للمشروع بينما تم التعاقد مع "وايت [2]اند كيس" كاستشاري قانوني لمشروع إنشاء المدارس كما عقدت الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص جلسة عامة مؤرخة يوم الثلاثاء الموافق 13/07/ 2017 بمقر وزارة التربية والتعليم مع جميع المستثمرين المؤهلين للمشروع القومي لبناء وتشغيل مدارس المشاركة المتميزة للغات ثم تلاها اجتماع في وزارة المالية لمناقشة النقاط

[1] نفس المرجع،ص ص 09-10.

والاستفسارات التي أثارها المستثمرون المؤهلون لتحقيق أقصى قدر من النجاح للمشروع القومي لبناء وتشغيل مدارس المشاركة المتميزة للغات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص كالتالي :

* إعادة تنظيم وهيكلة بعض الحزم الخاصة بالأراضي المطروحة
* سيتم السماح للمستثمرين الفائزين باستخدام عالماتهم التجارية لإدارة مدارس المشاركة.
* سيتم إصدار مستندات المناقصة قريبا.

وأخيرا يمكننا القول أن التجربة المصرية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تصنف من التجارب الرائدة على مستوى الدول العربية و النامية في هذا المجال ، حيث أثبتت مختلف الممارسات الميدانية نجاعة وتميز هذه التجربة ، فالمشاريع التي تم تنفيذها بالشراكة بين القطاع العام والخاص في الجمهورية المصرية ساهمت وإلى حد كبير في إعطاء دفعا قويا للاقتصاد وذلك من خلال مختلف المشاريع التي تم تجسيدها وتنفيذها على المستوى المحلي ، إلا أن طموحات الحكومة المصرية لا تزال أكبر من هذا الحجم لزيادة حجم الاستثمارات وفق الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما سينعكس إيجابا في دعم التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن والمستقبل.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربتين بالنسبة للجزائر.

التجارب العربية في مجال الشراكة العمومية الخاصة (PPP) تمثل مصدرًا غنيًا للدروس والتعلم فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل النقل والطاقة والصحة والتعليم.

اولا : الدروس المستفادة من مشروع قطار الحرمين في السعودية.

مشروع قطار الحرمين في السعودية يمثل انجازا هاما في مجال النقل و البنية التحتية ,هنا بعض الدروس المستفادة من هذا المشروع :

- ❖ تكامل النقل : يظهر مشروع قطار الحرمين كيف يمكن تكامل وسائل النقل المختلفة لتحسين تجربة السفر و توفير الوقت و الجهد للمسافرين , هذا يظهر اهمية تطوير شبكات النقل المتعددة و المتكاملة.
- ❖ التقنية و الابتكار:استخدام مشروع القطار تقنيات متطورة مثل التقنيات الهندسية و المعلوماتية لتحقيق الكفاءة و السلامة في النقل , هذا يشير الى اهمية الاستثمار في البحث و الابتكار في مجالات النقل.
- ❖ الشراكات الدولية : شهد مشروع الحرمين تعاونا دوليا قويا , حيث شاركت شركات و خبراء من عدة دول في تنفيذه, هذا يظهر اهمية التعاون الدولي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة.
- ❖ التنمية الاقتصادية: يمثل مشروع الحرمين فرصة لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة و تطوير البنية التحتية المحيطة به.

- ❖ الاستدامة: بالنظر الى تحسين الوصول الى وسائل النقل العامة , يمكن لمشروع قطار الحرمين ان يلعب دورا في تقليل ازدحام الطرق و انبعاثات الكربون.
- ❖ تعزيز السياحة: من خلال توفير وسيلة سريعة و موثوقة للوصول الى المناطق السياحية الرئيسية في المملكة .

باختصار , يمثل مشروع قطار الحرمين درسا هاما في كيفية تنفيذ و ادارة مشاريع البنية التحتية الكبيرة بنجاح, و يقدم نموذجا للتعاون الدولي و الاستثمار في التكنولوجيا و الابتكار و تحقيق التنمية المستدامة و التنمية الاقتصادية .

ثانيا:الدروس المستفادة من مشروع قناة السويس بمصر.

مشرع قناة السويس في مصر هو الاخر يعتبر انجازا هاما في مجال البنية التحتية و النقل , اذ توصلنا الى استخلاص العديد من الدروس من هذا المشروع بما في ذالك :

- ❖ الرؤية الاستراتيجية و الرؤية القوية :كانت قيادة مصر حكيمة و رؤيتها استراتيجية في تطوير و توسيع قناة السويس,وهذا يظهر اهمية الرؤية الطويلة الامد والقيادة القوية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة.
- ❖ التكنولوجيا والابتكار: استخدام مشروع توسيع قناة السويس احدث التقنيات والمعدات لتحقيق الكفاءة والسلامة في البناء والتشغيل , مما يبرز اهمية الابتكار التكنولوجي في تطوير البنية التحتية .
- ❖ التعاون الدولي والشراكات : شهد مشروع قناة السويس تعاونا دوليا قويا ,حيث شاركت شركات وخبراء من عدة دول في تنفيذه , هذا يظهر اهمية التعاون الدولي وتكوينالشراكات في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة .
- ❖ التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر مشروع قناة السويس فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في مصر ,وهذا يظهر اهمية تطوير البنية التحتية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ❖ الحفاظ على الموارد الطبيعية : يجب ان تولي المشاريع الكبيرة اهتماما بالحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية, و يمكن استخدام تجربة السويس كمرجع لذلك.
- ❖ الترويج للسياحة و التجارة : يمكن ان يلعب مشروع قناة السويس دورا هاما في تعزيز السياحة و تنشيط التجارة البحرية مما يعزز دخل البلاد و يعزز التواصل الاقتصادي في العالم.

باختصار, مشروع قناة السويس يقدم مجموعة من الدروس القيمة في تنفيذ و ادارة مشاريع البينة التحتية الكبيرة و يمكن استخدام هذه الدروس في تطوير مشاريع مماثلة في مصر و غيرها من البلدان.

وكخلاصة للقول فان تجارب الشراكة العمومية الخاصة في الدول العربية اظهرت بعض النقاط المهمة ,منها اهمية وضوح الاهداف والتوجهات المستقبلية , وضرورة تحسين البنية التحتية و توفير خدمات عامة عالية الجودة , واهمية الاليات الفعالة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد , اضافة الى الحاجة الملحة لتحسين التخطيط والتنسيق

بين الجهات المعنية لضمان نجاح المشاريع واستمراريتها بالاضافة الى توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع.

المبحث الثاني: تجارب أجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من التوجهات السياسات العمومية الحديثة، حيث أصبحت هذه الشراكة تتزايد بشكل كبير سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف القطاعات كالطاقة، النقل، الاتصالات، الصحة والمياه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل وتسيير هذه المشاريع، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتحسين توفير خدمات البنية التحية، من خلال زيادة الكفاءة في تسليم المشاريع، تشغيلها و إدارتها , كذلك اعتماد ممارسات التسيير والخبرة من القطاع الخاص، وتعتبر كل من كندا وفرنسا من بين أهم الدول التي حققت نجاحا في مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الأول: التجربة الفرنسية

- **مشروع بناء المركز الاستشفائي FRANCILIEN SUD**

تعتبر كذلك التجربة الفرنسية في مجال الرعاية الصحية من بين التجارب الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (10):[1]

الشكل رقم 10: مشروع بناء المركز الاستشفائي **SUD FRANCILIEN**

Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p75

[1] **الدكتور شيخي بلال، عبد القادر** زوانتية، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا** استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة حسيبة، بن بوعلي الشلف_,05و06 نوفمبر 2017,ص ص 11 12 13.

بعد اطلاق مناقصة لمدة عامين في يوليو 2004، فإن المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN تم منحه إلى شركة ذات غرض خاص، و التي تم انشاؤها من قبل *Eiffage سابع أكبر مجمع في مجال البناء والامتياز على مستوى أوروبا، وجاء هذا الاتفاق من خلال عملية تقييم العروض التنافسية الذي تغلب فيه مجمع Eiffage من منافسيه بويج وفينسي الفرنسية ، ذلك بسبب التجربة السابقة لمجمع Eiffage في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما قد شهدت فرنسا عدة مشاريع لبناء المستشفيات الاخرى في السنوات الاخيرة، حيث تعتبر صفقة بناء المركز االستشفائي SUD FRANCILIEN أكبر صفقة من نوعها بتكلفة إجمالية قدرت ب 315 مليون أورو.

المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN هو مشروع بناء مستشفى جديد يقع في منطقة جنوب إيل دو فرانس في فرنسا. يهدف هذا المشروع إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية في المنطقة وتلبية احتياجات السكان المتزايدة, زيادة السعة الاستيعابية، تحسين جودة الرعاية، وتوفير مرافق حديثة ومتطورة.

يتم تضمين تكنولوجيا حديثة في المشروع مثل أنظمة المعلومات الطبية، والتجهيزات الطبية المتطورة لضمان تقديم الرعاية الصحية على أكمل وجه , كما يشمل المشروع التعاون مع مقاولي البناء، والمهندسين المعماريين، ومقدمي الرعاية الصحية، والجهات الحكومية المحلية والوطنية.

كما يمكن أن يكون للمشروع توجه نحو الاستدامة بما في ذلك استخدام تقنيات البناء الخضراء وتوفير مصادر طاقة متجددة.

- **أبعاد التجربة الفرنسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية :**

يتم تقييم أبعاد هذه الشراكة من خلال فعالية نموذج الشراكة، القيمة المضافة للقطاع الخاص وضمانات مخاطر التشييد، السياسات العامة المتبعة لتشجيع إبرام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المزايا االجتماعية واالقتصادية امكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى.

- ❖ فعالية نموذج الشراكة :لقد استفاد القطاع العام إلى حد كبير من حيث الزمن القياسي الذي تم فيه إغلاق الصفقة وبدأ عملية بناء المستشفى، وهذا يعني أنه يمكن الاستفادة من خدمات المستشفى في ظرف زمني قصير جدا .
- ❖ القيمة المضافة للقطاع الخاص وضمانات مخاطر التشييد :يمتلك القطاع الخاص القدرة على تحمل المخاطر المالية الكامنة في مرحلة البناء من هذه الصفقة، حيث تطلب الامرضمان الشركات التي غطت كل هذه المخاطر، أيضا عن طريق اختيار هذه الشركات من خلال عملية مناقصة شفافة وتنافسية .
- ❖ السياسات العامة التي أنشئت لتشجيع إبرام الصفقات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص :لقد أدرك المشرع الفرنسي أن هناك حاجة إلى تشريعات جديدة، والتي تتناسب مع الفرص الناشئة التي يقدمها نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي وضعت الحكومة الفرنسية التدابير اللازمة التي تسهل كثيرا إبرام الصفقات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية .

❖ المزايا الاجتماعية الاقتصادية :فلقد استفاد كل من القطاعين العام و الخاص، وذلك على المستوى الاقتصادي فقد تم التوصل إلى اتفاق الشراكة في وقت قياسي مع توزيع المخاطر بشكل عادل، أما على المستوى الاجتماعي فإن خدمات الرعاية الصحية التي يتلقاها المرضى في مستشفى SUD FRANCILIEN أفضل بكثير مما كانت عليه من قبل.

❖ – إمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى : يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة من التجربة الفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية، وذلك استنادا إلى قدرة القطاع الخاص على تحمل أعباء مشاريع البنى التحتية.

ومنه يمكننا القول ان مشروع بناء المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN هو خطوة إيجابية نحو تعزيز الرعاية الصحية وتحسين جودتها في المنطقة، ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على صحة ورفاهية سكان المنطقة على المدى الطويل.

المطلب الثاني :التجربة الكندية

تعتبر التجربة الكندية أحد أهم التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يعتبر مشروع مدافن النفايات في مدينة فانكوفر الكندية كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]

- **مشروع مدافن النفايات**

وفي إطار هذا المشروع، قررت مدينة فانكوفر، كولومبيا البريطانية لجلب القطاع الخاص في اتفاق لتحويل مكب نفايات لإنتاج الغازات (بما في ذلك غاز الميثان وهو من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغيير المناخ العالمي) الى استخدامات تجارية مفيدة.

حيث في عام 2001 أصدرت مدينة فانكوفر مناقصة لاختيار الشريك الذي سيمول، يصمم، يشيد، يمتلك ويشغل منشأة للاستخدام المفيد وهي محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد الكهرباء التي يتم بيعها من قبل الشريك الخاص إلى المرافق المحلية.

وفي إطار هذا المشروع تم الأخذ بعين الاعتبار تعظيم المنافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمدينة فانكوفر، حيث وردت 50 مقترحات على أساس كل مقاربة مختلفة لاستغلال غاز الميثان .

بعد عملية تقييم الاقتراحات تم عقد شراكة لمدة 95 عاما، حيث تمت الموافقة من قبل مجلس المدينة في شهر فبراير 2002 .

[1] **الدكتور شيخي بلال، عبد القادر** زواتنية، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا** , مرجع سبق ذكره,ص ص 09 10.

في إطار هيكل الشراكة المعتمدة تم بناء خط أنابيب 9.1 كم من طرف الشريك الخاص لتحويل الغاز من مكب النفايات إلى مجمع زراعي قريب، حيث تم بناء محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد ما يكفي من الكهرباء (1.7 ميغاواط في السنة) لتزويد من 4000 إلى 5000 منزل محلي .

لقد تم الانتهاء من بناء محطة الطاقة في شهر سبتمبر 2003، وكانت تعمل بكامل طاقتها بحلول نوفمبر من ذلك العام، وباستخدام غازات المكب بهذه الطريقة بدال من حرقها ينتج عنه المزيد من الخفض من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، أي ما يعادل إزالة 6000 سيارة من الطرق في كندا .

كما بلغت مجموع استثمارات القطاع الخاص ما يقارب 95 مليون دولار، حيث أن العائدات من مبيعات الكهرباء والطاقة الحرارية تذهب للشريك الخاص ناقص إتاوة 95% تدفع للمدينة.

الشكل رقم 11: فانكوفر مشروع مدافن النفايات

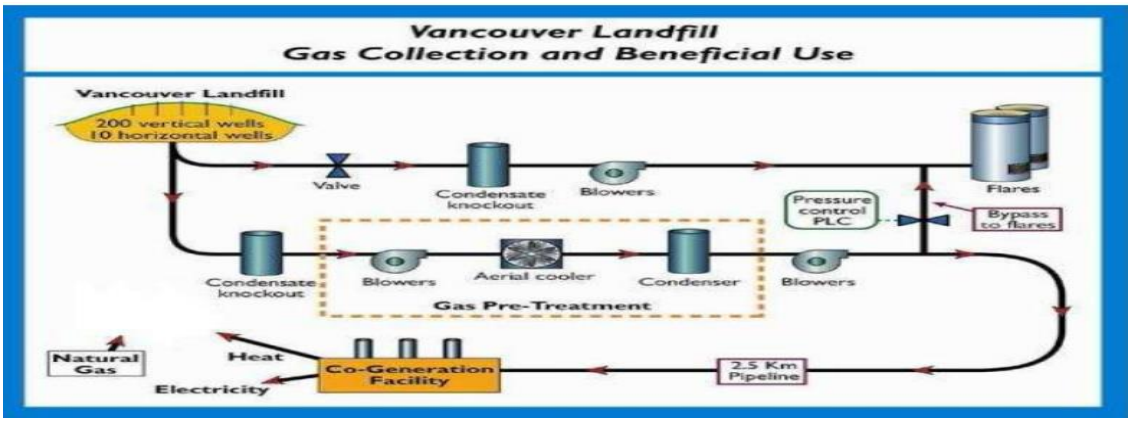

Guide Book on Promoting Good Governance in Public – Private Partnerships, United: **المصدر**

Nations Economic Commission for Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p72

- **أبعاد التجربة الكندية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة** :يتم تقييم أبعاد هذه الشراكة من خلال القيمة المضافة للقطاع الخاص، المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لهذه الشراكة، فعالية نموذج الشراكة وامكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى

❖ القيمة المضافة للقطاع الخاص :يمتلك القطاع الخاص المعرفة والتكنولوجيا وغالبا ما تفتقر في القطاع العام لتحويل النفايات إلى طاقة على أساس تجاري .

❖ المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية :

–سوف يساعد على دعم ما يقارب 300 وظيفة في دالتا؛

–ستستلم مدينة فانكوفر حوالي300.000 دولار سنويا من إيرادات المشروع؛

–حولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص برنامج بيئي أكثر كلفة إلى برنامج بيئي أكثر فعالية وتوليد الدخل الصافي للمدينة – .يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو 200 الف طن سنويا من مكافئات ثاني أكسيد
الكربون (انبعاثات حوالي 40.000 سيارة)
–أنه يوفر ما يقارب 500.000 جول من الطاقة سنويا ومتطلبات الطاقة ل 3000 إلى4000 أسرة .

- فعالية نموذج الشراكة :نموذج فعال أنه يجعل الاستخدام المفيد لمنتجات من عمليات التحلل الطبيعية، أي الميثان وغيرها من غازات المكب، لتوفير كل من الفوائد البيئية والاقتصادية للمجتمع .
- إمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى :يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة من التكنولوجيا، ويتم استخدام النموذج بنجاح في جميع أنحاء العالم.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربتين بالنسبة للجزائر.

توفر الدروس الاجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة دروسا قيمة للدول التي تسعى لتبني هذا النموذج لتطوير بنيتها التحتية وتقديم الخدمات العامة , من بين هذه الدروس :

أولا الدروس المستفادة من مشروع بناء المركز الاستشفائي .

تجربة SUD FRANCILIN الفرنسية في مجال الشراكة العمومية الخاصة تعد واحدة من النماذج البارزة التي تقدم دروسا قيمة للدول الاخرى , تمثل هذه التجربة نموذجا ناجحا لتطوير المناطق الحضارية وتوفير الخدمات العامة , من بين الدروس المستفادة :

- شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص : نجحت تجربة SUD FRANCILIEN في بناء شراكات فعالة تجمع بين الجهات الحكومية والشراكات الخاصة لتطوير المشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة .
- التنظيم والتخطيط الفعال :تمتلك هذه التجربة اطارا تنظيميا فعالا يضمن التنسيق بين مختلف الجهات المعنية ويحد من التشويشات في تنفيذ المشاريع .
- الاستثمار في التنمية المستدامة :تعكس هذه التجربة التزاما بالتنمية المستدامة والاستثمار في مشاريع تعزز البنية التحتية الخضراء وتحسن جودة الحياة في المنطقة .
- التعاون الدولي وتبادل الخبرات : استفادة الدول الاخرى من تجربة المركز الاستشفائي من خلال التعاون الدولي وتبادل الخبرات, مما ساهم في نقل افضل الممارسات وتحسين استخدام الشراكة العمومية الخاصة في مجال التنمية الحضرية الاقتصادية .

- ❖ تحسين الجودة والفعالية : شهدت التجربة تحسينات في جودة الخدمات العامة وزيادة الفعالية في تقديمها , مما اثر ايجابيا على مستوى الرضا لدى المواطنين والمستفيدين .

باختصار , تعكس تجربة SUD FRANCILIEN اهمية الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية , وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية .

ثـــانيا : الدروس المستفادة من تجربة مدافن النفايات بكندا.

مشروع مدافن النفايات يمثل نموذجا مهما في مجال الشراكة العمومية الخاصة , ويوفر دروسا قيمة يمكن استخلاصها من بينها:

- ❖ التكامل بين القطاعين العام والخاص : يظهر المشروع اهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الاستثمارات والتقنيات اللازمة لانشاء وتشغيل مثل هذه المرافق .
- ❖ ادارة النفايات بطريقة فعالة : يعكس المشروع الناجح الحاجة الى تطبيق نهج شامل لادارة النفايات يشمل جمعها وتصنيفها ومعالجتها وتخزينها بطريقة صديقة للبيئة .
- ❖ التنظيم والتشريعات الفعالة : يبين المشروع الحاجة الى وضع اطار تنظيمي وقانوني فعال يحدد السياسات والمعايير اللازمة لتشغيل مثل هذه المدافن بطريقة امنة وصحيحة .
- ❖ التوعية والشفافية : يبرز المشروع اهمية التوعية البيئية للمجتمع المحلي حول اهمية التخلص من النفايات بشكل صحيح , وضرورة توفير الشفافية في عمليات الادارة والمراقبة .
- ❖ تنمية المجتمع المحلي : يمكن ان يكون المشروع فرصة لتوفير فرص عمل محلية ودعم الاقتصاد المحلي من خلال توظيف العمال المحليين وشراء المواد والخدمات من السوق المحلي .

باختصار , يوفر مشروع مدافن النفايات دروسا مهمة حول كيفية تنفيذ وادارة مثل هذه المشاريع بفعالية , وكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ عللى البيئة في نفس الوقت .

يمكن استخلاص دروس قيمة من التجارب الاجنبية في مجال الشراكة العمومية الخاصة, اذ انها تشمل الحاجة الماسة لادارة فعالة وشفافة للمشاريع , فضلا عن تشجيع الاستثمار الخاص من خلال توفير الحوافز المناسبة وتبسيط الاجراءات الادارية , كما تظهر هذه التجارب اهمية وضع اطار تنظيمي يحد من المخاطر ويحمي حقوق جميع الاطراف المعنية , بالاضافة الى ذلك , تسلط هذه التجارب الضوء على اهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات لتحديد افضل الممارسات وتجنب الاخطاء التي يمكن التعلم منها .

خلاصة الفصل :

ان شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص هي فرصة وتخوف في نفس الوقت , فهي فرصة كونها تساهم بشكل كبير وفعال في تخطي العديد من العقبات التنموية على المستوى المحلي , وفي نفس الوقت هي مخاطرة كونها تحمل القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية .

فالبلدان التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن ما تقدمه من اعفاءات وحوافز وامتيازات وضمانات و هي التي تستفيد من قدر اكبر من تدفقات رؤوس الاموال , مما يسمح بخلق قيم مضافة للقطاع العام والخاص من خلال تخفيف التكلفة لكل من القطاعين من خلال الشراكة .

ومن خلال التجارب التي تم عرضها يتجلى لنا نجاح نماذج الشراكة بين القطاع العام والخاص للبلدان الاجنبية , التي استطاعت توفير خدمات وتمويل مشروعات البنية التحتية وحققت نجاحات ضخمة وفعالة , وكذا الحال بالنسبة لبعض الدول العربية التي حققت نجاحات والتي استفادت واحسنت استغلال التنظيمات الجديدة المقترحة من طرف كمظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي مما سمح لها بمواكبة الدول المتقدمة.

خاتـــــــــــمة

و في الختام يمكننا القول بأن الشراكة العمومية الخاصة هي أداة حيوية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول حول العالم ،و نود أن نوكد في ذلك على أهمية الشراكة خاصة بالنسبة للدول النامية و التي تخطو خطواتها الأولى نحو استراتيجية الشراكة, حيث تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دور مهم في تقليل التدخل الحكومي ماليا في القطاعات التي تم التشارك فيها مما يتيح للدول و للحكومات التركيز على الرقابة والإشراف على العمليات وهي مهام قليلة التكلفة مقارنة مع توليها تنفيذ المشاريع لوحدها، كما تتيح آلية التشارك بين القطاعين مجموعة متنوعة من الحلول المرتبطة أساسا بأنواع العقود التي يتم من خلالها إبرام عقد الشراكة .

إضافة إلى ذلك فالشراكة بين القطاعين تعد من المشاريع التي أكدت كينونتها و ضمنت مكانتها من خلال آثارها الإيجابية على النمو والأداء الإقتصادي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، خاصة و الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في إدارة النشاط الإقتصادي، وذلك عند قيامه بتنفيذ وإنشاء وإدارة المشروعات التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية, الأمر الذي تراهن عليه مختلف الدول والحكومات التي خاضت وتخوض غمار هذا الواقع التجريبي على مستوى مختلف مجالاتها عموما والقطاع الإقتصادي خصوصا مما يلزم هذه الدول تقديم مختلف التحفيزات والإمتيازات في مجال الإستثمارات اللازمة لمشروعات الشراكة بين القطاع العام الخاص بغية تحسين الأداء وتسريع عجلة التنمية ودعم النمو الإقتصادي وخاصة على المستوى الوطني في ظل مختلف التجارب العالمية في هذا المجال.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال القراءة الواضحة لمتغيرات الدراسة، نناقش مدى صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة، وهي:

1. قد أثبتت نتائج الدراسة النظرية **صحة الفرضية الأولى** والتي مفادها "عقود الشراكة العمومية الخاصة هي اتفاقيات بين القطاع العام والخاص لتطوير وتشغيل مشاريع عامة، تهدف الى تحقيق اهداف مشتركة وتوزيع المخاطر بين الطرفين، وتتم بتحديد الاهداف وتقييم المخاطر وتحديد الادوار والمسؤوليات بشكل واضح".

2. قد أثبتت نتائج الدراسة النظرية صحة الفرضية الثانية والتي مفادها" من أهم الإجراءات والآليات التي تقوم بها الدول لتجسيد التنمية الاقتصادية صياغة استراتيجيات وإصلاحات هيكلية مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة".

3. قد أثبتت نتائج الدراسة النظرية صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها" توجد علاقة طردية قوية بين شراكة القطاع العام والخاص التنمية الاقتصادية".

4. قد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها" :تستفيد الجزائر من تجارب الدول الناجحة في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك عبر الاطلاع على استراتيجيات والبرامج التي تنفذها هذه الدول".

كخلاصة يمكن القول ان للشراكة دور كبير وحل جذري للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ووسيلة لتمويل وانشاء بنى تحتية، كما ان الوصول الى تنمية شاملة وحقيقة يتطلب تظافر جهود الجميع، وبالتالي المساهمة في الاقتصاد.

ثانيا: نتائج الدراسة

تتلخص النتائج اليت توصلت إليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والتطبيقي في النقاط التالية:

- يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد المفردات المهمة في الاقتصاديات الحديثة، وذلك لما له اثار إيجابية على الاقتصاديات في سد الفجوة التمويلية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- تعد الشراكة بين القطاع العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما يكون فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين من اجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته.
- باتت الشراكة العمومية الخاصة ضرورية في تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ انها تقلل من البطالة وتزيد من القدرة الشرائية والدحل القومي.
- تتوجه الدول المتقدمة الى نظام الشراكة العمومية الخاصة لتنفيذ مشروعات الخدمات العامة، والبنى التحتية التي تتطلب أموالا ضخمة.
- تساهم إقامة المشاريع بأساليب شراكة القطاع العام والخاص في جلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها للتنمية الداخلية للدول، كما تساهم في الرفع من خبرة اليد العاملة للدولة المضيفة من خلال المشاريع المنجزة.
- تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مشاريع الشراكة وهذا يكون حسب أسلوب الشراكة الملائم لتحسين جودة الخدمات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها سيتم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

- عدم تخلي الدولة عن دورها في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فلا بد من الاشراف على سير هذه المشاريع من خلال الرقابة والتوجيه.
- يجب تحديد العوامل الرئيسية والتي تساهم في نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- دعم الشراكات التي تعمل على تطوير وتبني التكنولوجيا والابتكارات الجديدة التي تعزز الفعالية وتحسن الخدمات العامة.
- تشجيع الاستثمار الخاص في المشاريع الحيوية وذلك عن طريق توفير الحوافز والضمانات لشركات القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الحيوية لتحقيق اهداف التنمية الوطنية.
- دراسة التجارب الناجحة في مجال الشراكة العمومية الخاصة التي خاضتها الدول الأخرى وتقييمها والاستفادة من ايجابياتها وتجنب السلبيات الناجمة عنها.
- ان تتصف العقود بنظام الشراكة المتعلقة بالمشروع بالصياغة الجيدة والدقة البالغة وتكون على قدر كبير من الوضوح والشفافية.
- اتاحة الفرصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ حتى أصغر المشاريع في البلديات الصغرى والقرى وانشاء مدارس ومراكز علاجية وما شابه والتي تعرف تدهور.
- عدم الاعتماد في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة على مستثمر واحد، وحتى في تنفيذه على مقاول واحد.
- العمل وفق سياسات عامة تهدف الى رفع كفاءة مشاريع الشراكة لما فيه من رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

رابعا: افاق الدراسة

ان الرغبة الحقيقة في انجاز نمو اقتصادي تبدا بتبني استراتيجيات تسمح بخوض تجارب مختلفة لمواكبة اقتصاديات الدول المتقدمة باعتبارها خيارا رئيسيا ووحيدا للخروج من التخلف الاقتصادي, ومما لا شك فيه ان الشراكة واحدة من هذه الاستراتيجيات و من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين ان لها مدى اتساع كبير و من الصعب الالمام بكل جوانبه في موضوع واحد بل هناك اشكاليات اخرى لم يتناولها الموضوع تفتح المجال امام بحث و دراسات في المستقبل نذكر منها :

_ دور الابتكار والتكنولوجيا في تطوير نماذج جديدة للشراكة العمومية الخاصة .

_دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في ادارة الازمات و الكوارث.

_تقييم استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في مشاريع الشراكة العمومية الخاصة.

قائمة

المراجع

الكتب:

1. أبو بكر احمد عثمان النعيمي, الاساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية) عقود البوت BOT وعقود الشراكة (PPP دراسة تحليلية مقارنة, دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ,2014.
2. احمد جابر بدران,التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة , القاهرة,2014
3. جمال حلاوة., علي صالح,مدخل الى علم التنمية,الطبعة الأولى, دار الشروق للنشر والتوزيع, الاردن ,2009.
4. حبيب مطانيوس ،التنمية الاقتصادية ،جامعة دمشق الطبعة 01 ، تاريخ النشر 1996،
5. عبد اللطيف مصطفى, د-عبد الرحمن بن سانية, دراسات في التنمية الاقتصادية, مكتبة حسن العصرية بيروت 2014
6. فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر عالم الكتب الحديث، الطبعة ،01تاريخ النشر 2006، بيروت
7. كامل بكري،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،1988
8. ليث عبد الله القهيوي. بلال محمود الوادي, الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص;الإطار النظري والتطبيق العملي ;دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن 2012 الطبعة الأولى
9. ليث عبد الله القهيوي. د/ بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري والتطبيق العملي" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2022 الطبعة الاولى
10. ميشيل تودارو،التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حامد، محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر،القاهرة 2009 ، الطبعة ،01

الاطروحات و المذكرات:

1. انفال سريدي،واقع الشراكة عام خاص ي الجزائر،مذكرة ماسر تخصص ادارة اعمال،جامعة قالمة،2018
2. العباسي محمد -برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ,2019-2020
3. محمد ايمن بوشمال، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر-تخصص ادارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ام البواقي، 2021/2020
4. محمد صلاح. دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية. اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف

المجلات و الملتقيات:

1. بن نعوم عبد اللطيف، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد:01 ،01 مارس (2021)، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير/ المخبر الجزائر
2. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، العدد الحادي والثلاثون - الجزء الرابع، المدرس بكلية الشريعة والقانون بطنطا (جامعة الأزهر)،١٤٣٧هـ/٢٠١٦م،

3. رحالي حجيلة، أ. بوخالفة رفيقة " التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العدد الثالث،ديسمبر 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
4. بوقجان وسام. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج التنمية (2001 – 2019)، مجلة الانماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، العدد 02، افريل،2018
5. أحمد محمد عبد العال (2009)، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت
6. بودخدخ كريم،"رؤية نظرية حول تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، ورقة بحثية ضمن الملتقى الاول حول"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائر و التحضير لمرحلة ما بعد البترول"،20،21 نوفمبر 2011،جامعة جيجل

ملخص

يتمحور موضوع الدراسة حول استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كأسلوب جديد في التسيير العمومي، حيث يستخدم كآلية من قبل الحكومة لتحسين مردودية المؤسسات الصناعية وكذلك تحسين الخدمات العمومية . تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة فرضتها العولمة بحكم توسع حجم المبادلات التجارية على الدستوى العالدي، والتطور التكنولوجي المستمر.

Abstract

The topic of the study is the public-private partnership strategy as a new method of public administration, which is used as a mechanism by the government to improve the resilience of industrial enterprises as well as the improvement of public services. Public-private partnerships (PPPs) are a necessity imposed by globalization because of the expansion of trade on the global level and the continuous technological development.